

العلاقة بين آليات حوكمة الشركات
ومؤشرات جودة التقارير المالية

دراسة إمبريقية

سعيد توفيق أحمد عبد الفتاح
مدرس مساعد بقسم المحاسبة
كلية التجارة جامعة الزقازيق

ملخص البحث

يهدف البحث إلى دراسة العلاقة بين آليات حوكمة الشركات ومؤشرات جودة التقارير المالية باستخدام بيانات ١٢٣ شركة مقيدة في سوق الأوراق المالية المصري لسلسلة زمنية من عام ١٩٩٩ حتى عام ٢٠١٧ لقياس جودة التقارير المالية لكل شركة من خلال ستة مقاييس للجودة هي: جودة الإستحقاقات، إستمرارية الأرباح، إمكانية التنبؤ بالأرباح، تمهيد الربح، الملاءمة القيمية، التوقيت المناسب.

وتم إتباع المنهجية التي اتبعها دراسة (Dey, 2008) من خلال تقسيم العينة إلى ثلاث مجموعات باستخدام التحليل العنقودي Cluster Analysis لمؤشرات جودة التقارير المالية، وينتج عن هذا التحليل ثلاث مجموعات [شركات ذات جودة تقارير مالية عالية (مجموعة ١)؛ شركات ذات جودة تقارير مالية متوسطة (مجموعة ٢)؛ شركات ذات جودة تقارير مالية منخفضة (مجموعة ٣)]، كما تم تخفيض آليات حوكمة الشركات إلى عدد صغير من العوامل باستخدام التحليل العنقودي Factor Analysis لهذه الآليات المتمثلة في تركيز الملكية & خصائص مجلس الإدارة (إستقلال مجلس الإدارة؛ ازدواجية منصب رئيس المجلس؛ حجم مجلس الإدارة؛ دورية اجتماعات مجلس الإدارة) & خصائص لجنة المراجعة (إستقلال لجنة المراجعة؛ الخبرة المالية أو المحاسبية للجنة المراجعة؛ حجم لجنة المراجعة؛ دورية اجتماعات لجنة المراجعة) & جودة المراجعة وذلك التخفيض سيكون من خلال إستخدام أسلوب تحليل المكونات الأساسية Principal Component Analysis.

وتم اختبار علاقة جودة التقارير للمجموعات الثلاث مع مؤشر وعوامل التحليل العنقودي وآليات حوكمة الشركات بإجراء مقارنات ثنائية (مجموعة ١ - مجموعة ٢)؛ (مجموعة ١ - مجموعة ٣)؛ ثم (مجموعة ٢ - مجموعة ٣) للكشف عن عوامل وآليات حوكمة الشركات المعنوية (أي التي تختلف بين المجموعات) حسب طريقة Bonferroni.

وتم التوصل إلى وجود فروق معنوية بين المجموعتين الأولى والثانية & وجود فروق معنوية بين المجموعتين الأولى والثالثة وهذا فيما يتعلق بالمؤشر المركب لحوكمة الشركات؛ وجود فروق معنوية للعامل الثاني بين المجموعتين الأولى والثالثة وهذا فيما يتعلق بعوامل التحليل العنقودي؛ وجود فروق معنوية لتركز الملكية بين المجموعتين الأولى والثالثة & وجود فروق معنوية لحجم المجلس بين المجموعتين الأولى والثالثة وهذا فيما يتعلق بالمقاييس المنفردة لحوكمة الشركات، وفي ضوء ما سبق يتضح إجمالاً وجود فروق معنوية بين حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية في البيئة المصرية.

Abstract

The research aims to study the relationship between mechanisms of corporate governance and indicators of financial reporting quality using data of 123 companies listed in the Egyptian stock market for a time series from 1999 to 2017 to measure financial reporting quality for each company through six measures of financial reporting quality are: Accruals quality; Earnings persistence; Earnings Predictability; Earnings Smoothness; Value Relevance; Timeliness.

The methodology followed by the study (Dey, 2008) was followed by dividing the sample into three groups using Cluster Analysis of Financial Reporting Quality Indicators, resulting in three groups [High financial reporting quality (Group/1); Medium financial reporting quality (Group/2); Low financial reporting quality (Group/3)]. Corporate governance mechanisms were reduced to a small number of factors using Factor Analysis for these mechanisms [ownership concentration; Board characteristics (Board Independence; CEO duality; Board size; Board meetings) & Audit Committee characteristics (Audit Committee independence; financial expertise or accounting of audit committee; Audit Committee size; Audit Committee meetings); audit quality]; and that the reduction will be through the use of method of Principal Component Analysis.

The relationship of financial reporting quality of the three groups with composite index; factors of Factor analysis and mechanisms of corporate governance was tested by multiple comparisons (group/1-group/2); (group/1-group/3); (group/2-group/3); to know Significant Factors and mechanisms of corporate governance (i.e, that differ between groups) according to the Bonferroni method.

Significant differences were found between the first and second groups, and significant differences between the first and third groups (composite index of corporate governance); Significant differences were found between the first and third groups for second factor (factors of Factor analysis of corporate governance); Significant differences were found between the first and third groups for Board size and ownership concentration (mechanisms of corporate governance) and in the light of the above it is clear that there is significant differences between corporate governance and financial reporting quality in the Egyptian environment.

مقدمة ومشكلة الدراسة

من المعروف أن القوائم المالية تعتبر هي المخرجات الرئيسية لأي نظام محاسبي مما يعني أهمية الأرقام التي تحتويها هذه القوائم المالية باعتبارها تلخيص لكل العمليات التي تمت خلال فترة معينة، لذا فقد اهتم العديد من الأطراف بجودة التقارير المالية لما لها من أثر بالغ في قراراتهم الإستثمارية، حيث كانت جودة التقارير المالية، ولا زالت أمراً هاماً للعديد من الأطراف التي تعتمد على هذه التقارير في إتخاذ قراراتها الإقتصادية (المدبولي، ٢٠١٦: ٧٩٧).

وتتضمن جودة التقارير المالية قدرة المقاييس المحاسبية على عكس الأداء والوضع الإقتصادي الحقيقي للشركة (Sra, 2012: 8)، وتعتبر الإنهيارات المالية للشركات والبنوك التي حدثت في الدول المتقدمة من أهم أسباب ضعف ثقة المستثمرين في التقارير المالية، مما استدعى أهمية البحث عن كيفية ضبط وتحقيق وقياس جودة التقارير المالية لإعادة الثقة والمصداقية خاصة لدى المستثمرين (يوسف؛ إبراهيم، ٢٠١٦: ١٠٨١)، وتتعلق تلك الجودة بالإستثمار والتعاقد ووضع معايير التقارير المالية (Sra, 2012: 11).

وتشمل آليات حوكمة الشركات خصائص المجلس واللجان المنبثقة منه، وإجراءات الرقابة الداخلية، الملكية الإدارية وغيرها من الآليات، ولقد أظهرت الدراسات التي تناولت العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة وإجراءات الرقابة الداخلية أن آليات الرقابة الداخلية (لجان المراجعة) تستخدم في متابعة نظام التقارير المالية التي تعيق فرصة المدير أو قدرته على إدارة الأرباح، في حين من المتوقع بصفة عامة أن تؤثر الملكية الإدارية والمكافآت الإدارية على جودة الأرباح لأنها توفر حوافز لإدارة الأرباح، وتؤدي حوكمة الشركات الأفضل إلى زيادة مصداقية وموثوقية القوائم المالية، ويستخدم المراجعون (كأحد آليات الحوكمة) كعامل محدد للقيمة الإعلامية للأرباح، وهذا يعني أن جودة المراجعة المرتفعة ينبغي أن توفر قدراً أكبر من المصداقية للقوائم المالية، ويستخدم المراجعون الكبار كمقياس لجودة المراجعة (Dechow et al., 2010: 368).

ويعد المراجعون آلية خارجية للحوكمة بإضفاء المصداقية على القوائم المالية، ويستخدم حجم مكتب المراجعة كمقياس لقياس جودة المراجعة، وتعد مكاتب المراجعة الكبيرة خاصة الأربعة الكبار أكثر جودة في أدائها من غيرها حيث تتمتع هذه المكاتب بإمكانيات عالية من حيث التدريب والخبرة والاستقلال.

ونتيجة ظهور حالات الإفلاس والغش المالي التي شهدتها العالم مع بداية القرن الحادي والعشرين والتي شملت الشركات العملاقة مثل شركتي إنرون Enron، وورلدكوم Worldcom وما نتج عنها من تورط شركات المراجعة الكبرى مثل شركة مراجعة آرثر أندرسن Arthur

Andersen، أن فقدت شركات المساهمة ثقة المجتمع كما فقدت الثقة في مستوى أداء مجالس إدارتها من حيث الكفاءة والنزاهة وكذلك فقدت شركات المراجعة الثقة في أدائها ونزاهة القائمين عليها وضعفت الثقة في مهنة المراجعة، ولذلك فقد تزايد الإهتمام بحوكمة الشركات وكيفية توفير الحوكمة الجيدة كسبيل للخروج من هذا المأزق وإعادة ثقة الجمهور في الشركات المساهمة ومكاتب المراجعة بل والمهنة بأكملها، وقد أظهر ذلك جدلاً كبيراً حول دور هيكل حوكمة الشركات والذي يشمل مجالس الإدارة ولجان المراجعة والرقابة الداخلية والمراجع الخارجي، وتزايد التركيز في السنوات الأخيرة حول ضرورة وأهمية التفاعل داخل هيكل الحوكمة (عبدالرحمن، ٢٠٠٤: ١٠١).

ولمقاومة حالات الإفلاس والغش المالي فقد أصبح من المقبول الآن وعلي نطاق واسع أن تقع مسؤولية الإشراف والرقابة علي جودة المعلومات المالية التي يتم الإفصاح عنها للمستثمرين علي عاتق مجلس الإدارة، إذ أن مجلس الإدارة هو الآلية الإشرافية المكلفة بمراقبة العمل للتأكد من وضع الأصول المملوكة للشركة في أفضل الإستخدامات من ناحيتي الكفاءة والنتافسية، ولما كان يتم النظر إلي مجلس الإدارة عادة علي أنه وكيل للمستثمرين، فإنه يصبح مسئولاً علي أن يؤكد لهم أن المعلومات المالية التي تم الإفصاح عنها تعكس بدقة الحالة الحقيقية للشركة، ولمساعدة الإدارة علي الوفاء بكل هذه المسؤوليات الإشرافية تم الاتجاه إلي إنشاء لجنة المراجعة وأصبح الإعتماد عليها يتزايد في الإشراف علي أعمال الشركة من حيث توفير البيانات المالية ومتابعة الرقابة الداخلية وعملية المراجعة (مبارز، ٢٠٠٥: ٥١٢)

وتعتبر نظرية الوكالة أن دور حوكمة الشركات يتمثل في تخفيف مشاكل الوكالة بين الأصل والوكلاء، وكانت النظرية هي حجر الزاوية لبحوث حوكمة الشركات، حيث تهدف الحوافز الرسمية وآليات الرقابة إلى حماية حملة الأسهم الخارجيين المتفرقين من خدمة مصالح ذاتية للمديرين الإنتهازيين، وتمثل إحدى الآليات الرقابية إنتاج التقارير المالية الخارجية والتي تتيح للمساهمين الخارجيين تقييم الأداء الإداري، ومع ذلك، يكون لدى المديرين حوافز لتضليل المساهمين من خلال توفير المعلومات المالية التي لا تصور الأداء الأساسي الحقيقي لأعمال الشركة، ويعني وجود آليات الحوكمة الداخلية والخارجية المختلفة وجود حماية لمساهمي الأقلية ضد السلوك الإنتهازي بتقارير الإدارة (Habib and Jiang, 2015: 31).

كما يتضح أن المراجع الخارجي له دور هام في تحسين مصداقية المعلومات المالية ولتفعيل حوكمة الشركات من أجل تحسين جودة التقارير المالية وفعالية عملية المراجعة فیتعين إستقلال لجنة المراجعة وإستقلال إدارة المراجعة الداخلية ووجود رقابة قوية علي كفاءة وفعالية إستخدام

موارد الشركة، والإشراف الفعال علي التخطيط الإستراتيجي للشركة والمراقبة الفعالة لإدارة مخاطر الشركة، بجانب وجود نظام فعال لمساءلة المحاسبين بالإدارة المالية، والتزام المراجع الداخلي بالميثاق الأخلاقي لمهنة المراجعة الداخلية، والتزام الشركة بمعايير المحاسبة المصرية والدولية وعلي الجانب الآخر تحقيق إستقلال حقيقي للمراجع الخارجي والتزامه بقواعد السلوك الأخلاقي للمهنة ومعايير رقابة الجودة ومعايير المراجعة (محمود، ٢٠٠٧: ٧٥٣).

وتعتبر العلاقة التي تربط بين حوكمة الشركات وجودة المعلومات المحاسبية عن قدرة الحوكمة في تخفيض عدم تماثل المعلومات بين أطراف عملية التعاقد، حيث أن الأرقام المحاسبية تستخدم بواسطة حملة الأسهم لقياس أداء الشركة وإدارتها، ولهذا فإن المديرين يكون لديهم اتجاه لتعديل العوائد الخاصة بالشركة حتى يظهروا أدائهم بشكل متميز وبالتالي يزيد دخلهم من خلال المكافآت التي يحصلون عليها، ولهذا فإن دور حوكمة الشركات يكون هام للتأكد من أن التقارير المالية يمكن الإعتماد عليها وتظهر بصورة واقعية الوضع الحقيقي للشركة (شاهين، ٢٠١١: ٤٤٥-٤٤٦)، وبناء علي ما سبق يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل التالي:

ما هي العلاقة المتوقعة بين آليات حوكمة الشركات ومؤشرات جودة التقارير المالية

في بيئة الأعمال المصرية؟

هدف الدراسة

يتمثل هدف الدراسة في تحديد العلاقة بين آليات حوكمة الشركات ومؤشرات جودة التقارير المالية من خلال إجراء مقارنات ثنائية لثلاث مجموعات للجودة (مجموعة ١/ - مجموعة ٢/؛ مجموعة ١/ - مجموعة ٣/؛ ثم مجموعة ٢/ - مجموعة ٣/) للكشف عن العوامل المعنوية للحوكمة (أي التي تختلف بين المجموعات).

فرضية الدراسة

في ضوء هدف الدراسة الحالية، يمكن صياغة الفرضية التالية:

من المتوقع وجود علاقة معنوية بين آليات حوكمة الشركات ومؤشرات جودة التقارير المالية في بيئة الأعمال المصرية.

المساهمات المتوقعة للدراسة

- أهمية التقارير المالية وتحقيق جودتها في تحسين قرارات الإستثمار والتمويل والتعاقد.
- وجود ارتباط قوي بين المحاسبة المالية والمحاسبة الإدارية حيث يتم إستخدام معلومات المحاسبة المالية في صنع واتخاذ قرارات المديرين والمستثمرين والمقرضين.

- أهمية وجود آليات فعالة لحوكمة الشركات لحماية ثروات المستثمرين والمساهمين وسلامة الأسواق المالية، كما أن التقارير المالية توفر أساساً مفيداً لاتخاذ القرارات، والتي يجب أن تكون خالية من أي إجراءات إنتهازية من قبل المديرين والتي قد تقلل من جودة القوائم المالية.
- تجنب التحيز الشائع في بناء مؤشر لحوكمة الشركات الذي يؤدي إلى التحيز (Dey, 2008)، وذلك باستخدام أسلوب تحليل المكونات الأساسية **Principal Component Analysis** لمفردات آليات الحوكمة والتوصل إلى عدد محدود من مؤشرات الحوكمة.

إطار الدراسة

يوضح إطار الدراسة الحالية مقاييس جودة التقارير المالية التي يتبناها البحث وعلاقتها بمشكلة وهدف البحث كما يلي تعتبر جودة التقارير المالية مفهوم أوسع من مفهومي إدارة الأرباح وجودة الأرباح لذلك يتم استخدام مقاييس الجودة: (١) جودة الإستحقاقات، (٢) إستمرارية الأرباح، (٣) إمكانية التنبؤ بالأرباح، (٤) تمهيد الربح، (٥) الملاءمة القيمية، (٦) التوقيت المناسب.

كما أن حوكمة الشركات مفهوم شامل يتضمن العديد من الآليات الداخلية والخارجية والتي تتعلق بالملكية وخصائص مجلس الإدارة وخصائص لجنة المراجعة وجودة المراجعة لذلك يتم استخدام آليات الحوكمة: (١) تركيز الملكية، (٢) إستقلال مجلس الإدارة، (٣) ازدواجية منصب رئيس المجلس، (٤) حجم مجلس الإدارة، (٥) دورية اجتماعات مجلس الإدارة، (٦) إستقلال لجنة المراجعة، (٧) الخبرة المالية أو المحاسبية للجنة المراجعة، (٨) حجم لجنة المراجعة، (٩) دورية اجتماعات لجنة المراجعة، (١٠) جودة المراجعة.

وتعمل آليات الحوكمة بصفة أساسية على حماية وضمان حقوق المساهمين وكافة الأطراف ذوي المصلحة المرتبطين بأعمال الشركة، ومن ثم يمكن القول أن العلاقة بين تطبيق قواعد حوكمة الشركات وجودة الأرباح هي علاقة إيجابية (عوض، ٢٠١١: ١٥)، وتغطي الأبعاد المحاسبية لعملية حوكمة الشركات ثلاث مراحل من العمل المحاسبي هي (خليل، ٢٠٠٥: ٧٣٦):

- ١- مرحلة الرقابة علي العمل المحاسبي وتشمل الرقابة القبلية والرقابة البعدية للعمل المحاسبي.
- ٢- مرحلة الممارسة الفعلية للعمل المحاسبي بداية من الإلتزام بتطبيق المعايير المحاسبية وتقييم ومتابعة الأداء وإدارة الأرباح، ونهاية بالإفصاح عن نتيجة هذه الممارسة في شكل تقارير وقوائم مالية.
- ٣- مرحلة ما بعد الممارسة الفعلية وتشمل أدوار لجان المراجعة والمراجعة الخارجية وما تحققه من إضفاء الثقة والمصادقية في المعلومات المحاسبية المفصح عنها.

وإن النتيجة النهائية للأبعاد المحاسبية السابقة هو إنتاج المعلومات المحاسبية باستخدامات متعددة من قبل الأطراف المختلفة ذات العلاقة بالشركة والتي عن طريق هذه المعلومات يمكن المحافظة على حقوق تلك الأطراف تجاه الشركة، لذا تصبح هذه المعلومات من الأهمية بحيث يتم إعدادها بمنظور شامل للجودة حتى يمكن الإعتماد عليها، وفي ذات الوقت تعكس ثقة الأطراف الأخرى في الشركة وإدارتها وتزيد من كفاءة سوق الأوراق المالية، ويتضح ذلك من خلال الرسم التوضيحي التالي (المرجع السابق: ٧٦٠):



ونظراً لأهمية الدور المحاسبي في حوكمة الشركات، فقد اشتملت الإرشادات المختلفة عن الحوكمة، على الإشارة إلى أهمية الإفصاح والشفافية كأحد مقوماتها، وذلك من خلال التركيز على الإفصاح الدقيق والشامل عن كل المسائل المتعلقة بالشركة وبطريقة عادلة بين جميع أصحاب المصالح، ويبدو أن العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية هي علاقة تبادلية، حيث أن المعلومات المحاسبية الجيدة تستخدم كمدخلات لحوكمة الشركات عند تقييم كفاءة الإدارة التي تقدم التقارير المالية، كما أن المعلومات المحاسبية الجيدة تعتبر بمثابة مخرجات التطبيق الجيد للحوكمة (الرشيدي، ٢٠١٢: ١٢؛ الجندي، ٢٠١٦: ٤٢١).

ويتضح أن دور حوكمة الشركات من خلال ما تستند عليه من مبادئ وآليات ومحددات في تحسين جودة المعلومات المحاسبية حيث تؤكد حوكمة الشركات على أبعاد الشفافية والرقابة والمساءلة داخل الشركات والتوازن بين مصالح الأطراف المختلفة سواء الداخلية أو الخارجية (ملوالعين ومليجي، ٢٠١٢: ١٠٠).

الدراسات السابقة

م	الدراسة وهدفها	المتغير التابع وقياسه	عينة وفترة الدراسة	المتغير المستقل وقياسه	النتائج ^١
١	(Wright, 1996) الهدف: تقديم دليل على علاقة خصائص حوكمة الشركات بجودة التقارير المالية	تقارير AIMR السنوية وتحتوي على عينات تحليلات مالية لصناعة معينة لممارسات التقارير	٦٩ شركة في ١٩٨٨/١٩٨٩ & ٨٢ شركة في ١٩٩٣/١٩٩٢ ٧ صناعات غير مالية	استقلال لجنة المراجعة	(-)
				اجتماعات لجنة المراجعة	(+)
				ملكية أعضاء لجنة المراجعة للأسهم	(+)
				استقلال مجلس الإدارة	(-)
٢	(chtourou et al. , 2001) الهدف: فحص تأثير حوكمة الشركات على إدارة الأرباح	إدارة الأرباح، وتقاس بجودة الاستحقاقات باستخدام نموذج جونز المعدل ١٩٩١	١٠٠ شركة الأمريكية بعدد ٣٩٤٧ مشاهدة في عام ١٩٩٦	استقلال وحجم المجلس	(-)
				ازدواجية منصب الرئيس	(+)
				استقلال والخبرة المالية واجتماعات لجنة المراجعة	(-)
٣	(Klein, 2002) الهدف: فحص علاقة خصائص المجلس ولجنة المراجعة بإدارة الأرباح	إدارة الأرباح، وتقاس بنموذج جونز، ١٩٩١	٦٩٢ شركة أمريكية من ٣١ مارس ١٩٩٢ حتى ١٩٩٣	استقلال مجلس الإدارة	(-)
				استقلال لجنة المراجعة	(-)
٤	Abbott et al., (2004) الهدف: فحص تأثير خصائص لجنة المراجعة على إمكانية إعادة إصدار التقارير المالية	إعادة إصدار التقارير وتقاس بمتغير وهمي يأخذ (واحد) للشركة التي قامت بإعادة إصدار تقاريرها المالية و (صفر) بخلاف ذلك	٨٨ شركة أمريكية ألزمتها هيئة سوق المال الأمريكية بإعادة إصدار قوانينها المالية من ١/١/١٩٩١ إلى ٣١/١٢/١٩٩٩	استقلال وحجم واجتماعات وخبرة لجنة المراجعة المالية واستقلال المجلس	(-)
				حجم المجلس وازدواجية رئيس المجلس	(+)
				الملكية الإدارية	(+)
٥	(Han, 2004) الهدف: بحث العلاقة بين هيكل ملكية الأسهم وجودة التقارير المالية	جودة الأرباح من خلال نمونجي Jones المعدل (Dechow et al., (Dechow & 1995) and Dichev, 2002)	٤٢١ شركة بما يمثل ١٧٦٨٠ مشاهدة من عام ١٩٩٧ حتى ٢٠٠١	الملكية الإدارية	(+)
				الملكية المؤسسية	(-)

^١ - تشير (+) إلى وجود علاقة موجبة معنوية بين آليات حوكمة الشركات ومؤشر جودة التقارير المالية، وتشير (-) إلى وجود علاقة سالبة معنوية بين آلية الحوكمة ومؤشر الجودة، وتشير (x) إلى عدم وجود علاقة معنوية بين آلية الحوكمة ومؤشر الجودة.

(-)	حجم واجتماعات واستقلال مجلس الإدارة	٩٨٩ مشاهدة من عام ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠١	إدارة الأرباح، وتقاس بجودة الاستحقاقات	(Zhou & Chen, 2004) الهدف: فحص علاقة خصائص مجلس الإدارة ولجنة المراجعة بإدارة الأرباح بالبنوك التجارية	٦
(+)	حجم لجنة المراجعة				
(-)	اجتماعات واستقلال وخبرة لجنة المراجعة				
(-)	المراجعين الكبار				
(-)	خبرة مالية للجنة المراجعة	٢٨٣ شركة من ١٥ يوليو ٢٠٠٣ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٣	إدارة الأرباح، وتقاس بجودة الاستحقاقات من خلال نموذج جونز المعدل	(Carcello et al., 2006) الهدف: فحص علاقة آليات حوكمة الشركات والخبرة المالية للجنة المراجعة بإدارة الأرباح	٧
(-)	مؤشر حوكمة الشركات (حجم واستقلال لجنة المراجعة؛ الملكية المؤسسية)				
(-)	المراجعين الكبار				
(+)	خبرة لجنة المراجعة				
(x)	خبرة لجنة المراجعة (التمويل أو الإشرافية)	٦٠٢١ عضو لجنة مراجعة في ٢٠٣٤ شركة من عام ١٩٩٥ إلى ١٩٩٨	جودة الاستحقاقات وتقاس بالإصدار المعدل لنموذج Dechow & Dichev, 2002 المقترح من McNichols, 2002	(Dhaliwal et al., 2006) الهدف: فحص علاقة أنواع خبرة لجنة المراجعة بجودة الاستحقاقات	٨
(+)	مؤشر لجنة المراجعة (حجم واستقلال واجتماعات)				
(+)	مؤشر المجلس (حجم واستقلال؛ تركيز الملكية؛ ازدواجية منصب الرئيس)				
(+)	خبرة لجنة المراجعة				
(+)	حجم والخبرة المالية للجنة المراجعة	٤٦٠ مشاهدة لعدد ٩٢ شركة أمريكية من عام ١٩٩٨ حتى ٢٠٠٢	جودة الأرباح وتقاس بالملاءمة القياسية	(Qin, 2007) الهدف: فحص أثر لجنة المراجعة على جودة الأرباح	٩
(-)	مؤشر حوكمة الشركات	٢٠٣ شركة في ٩ دول آسيوية من عام ١٩٩١ حتى ٢٠٠٠	إدارة الأرباح وتقاس بتمهيد الأرباح من خلال نموذج Leuz, et al., 2003	(Shen and Chih, 2007) الهدف: دراسة تأثير حوكمة الشركات على إدارة الأرباح	١٠
(-)	حجم واستقلال وخبرة لجنة المراجعة	١٥٧ شركة أعلنت قيامها بإعادة إصدار تقاريرها المالية في عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١	إعادة إصدار التقارير وتقاس بمتغير وهمي يأخذ (واحد) إذا قامت الشركة بالإعادة، و(صفر) بخلاف ذلك	(Carcello et al., 2008) الهدف: فحص علاقة فعالية لجنة المراجعة بإعادة إصدار التقارير المالية	١١
(+)	ازدواجية منصب رئيس المجلس				
(x)	اجتماعات اللجنة، حجم المجلس، المراجعين الكبار				

(+)	مؤشر حوكمة الشركات	٤٣١١ مشاهدة للشركات المقيدة من عام ٢٠٠٢ حتى ٢٠٠٤	جودة الأرباح ويقاس بجودة الاستحقاقات بنموذجي Kothari, et al., 2005 ونموذج جونز المعدل، ١٩٩١	(Jiang, et al., 2008) الهدف: فحص العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة الأرباح	١٢
(+)	المراجعين الكبار				
(x)	حجم والخبرة المالية للجنة المراجعة	١٠٠٠ شركة من قاعدة بيانات تحليلات المراجعة Audit Analytics Database عن عام ٢٠٠٦	جودة الاستحقاقات من خلال نموذج Dechow & Dichev , 2002 المعدل	(Schadéwitz & Turley, 2008) الهدف: دراسة تأثير جودة المراجعة على العلاقة بين فعالية لجنة المراجعة وجودة التقارير	١٣
(+)	اجتماعات لجنة المراجعة				
(-)	جودة المراجعة				
(x)	الإفصاح عن تشكيل مجلس الإدارة	٧٤ شركة مقيدة مع استبعاد ١٢ شركة مالية من عام ١٩٩٨ حتى ٢٠٠٢	جودة الأرباح وتقاس بتمهيد الأرباح	(Machuga and Teitel, 2009) الهدف: فحص علاقة خصائص مجلس الإدارة بجودة الأرباح	١٤
(-)	تركز ملكية عائلية أو إدارية				
(x)	خصائص مجلس الإدارة	٥٧٦ شركة بما يمثل ٦٩٧٣ مشاهدة من عام ١٩٩٦ حتى ٢٠٠٥	جودة الأرباح وتقاس بجودة الإستحقاقات من خلال نموذج جونز المعدل	(Suh, 2009) الهدف: فحص تأثير خصائص مجلس الإدارة على جودة الأرباح	١٥
(+)	استقلال المجلس				
(+)	حجم مجلس الإدارة، حجم لجنة المراجعة	٤٠٠ شركة مقيدة بما يمثل ١٦٢٥ مشاهدة من عام ٢٠٠٣ حتى ٢٠٠٧ في بورصة ماليزيا	جودة الأرباح وتقاس بجودة الإستحقاقات من خلال نموذجي جونز المعدل، ١٩٩١ وKasznik,1999	(Ismail et al., 2009) الهدف: فحص العلاقة بين آليات حوكمة الشركات وجودة الأرباح	١٦
(x)	ملكية وإستقلال المجلس، انفصال دور المدير التنفيذي، استقلال لجنة المراجعة، جودة المراجعة				
(-)	خبرة لجنة المراجعة (خبرة بالصناعة ومالية وإشرافية)	٦٠٦ شركة عامة بما يمثل ٢٥٨٤ عضو لجنة مراجعة وضمن هذه العينة أعلنت ١٣٦ شركة حدوث إعادة إصدار التقارير المالية لها في عام ٢٠٠٥	إعادة إصدار التقارير المالية وتقاس بمتغير وهي يأخذ (واحد) للشركات التي أعلنت إعادة إصدار التقارير المالية عن عام ٢٠٠٥ ، ويأخذ (صفر) بخلاف ذلك	(Cohen et al., 2010) الهدف: فحص العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة وإمكانية حدوث إعادة إصدار التقارير المالية	١٧
(x)	حجم واستقلال لجنة المراجعة				
(x)	مجلس الإدارة (الحجم، الاستقلال، الملكية الإدارية، فصل منصب الرئيس)				
(x)	الأربعة الكبار				

(+)	هيكل الملكية وحجم واستقلال المجلس	٦٤٨ مشاهدة في بنجلاديش من عام ٢٠٠١ حتى ٢٠٠٦	جودة الأرباح ويقاس بجودة الإستحقاقات من خلال نموذج جونز، ١٩٩١	(Houque, et al., 2010) الهدف: فحص تأثير حوكمة الشركات على جودة الأرباح	١٨
(+)	جودة المراجعة				
(-)	ملكية أعضاء المجلس	٤٥ شركة مقيدة	جودة الأرباح ويقاس بجودة الإستحقاقات من خلال نموذج Richardson, 2003	(صالح، ٢٠١٠) الهدف: دراسة علاقة جودة الأرباح بالحوكمة وأثرها على جودة التقارير المالية	١٩
(x)	حجم واستقلال المجلس	ببورصة الأوراق المالية المصرية من عام ٢٠٠٧ إلى ٢٠٠٩			
(+)	استقلال لجنة المراجعة				
(x)	اجتماعات لجنة المراجعة				
(-)	الالتزام بدليل الحوكمة	٥٢ شركة مقيدة في هولندا عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٩	إدارة الأرباح وتقاس بجودة الإستحقاقات من خلال نموذج Jones المعدل	(Engelen, 2011) الهدف: دراسة العلاقة بين إدارة الأرباح وحوكمة الشركات	٢٠
(-)	الخبرة المالية للجنة المراجعة	٣٣٥ شركة بما يمثل ١٩١٦ مشاهدة عن الفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٥	إعادة إصدار التقارير وتقاس بمتغير وهمي يأخذ (واحد) إذا أعادت الشركة الإصدار و(صفر) بخلاف ذلك	(Lisic et al., 2011) الهدف: فحص علاقة خصائص لجنة المراجعة بإعادة إصدار التقارير المالية	٢١
(x)	حجم واجتماعات لجنة المراجعة				
(+)	المراجعين الكبار				
(x)	حجم واستقلال المجلس وازدواجية منصب الرئيس	٢٣ شركة مقيدة بالبورصة المصرية من عام ٢٠٠٨ حتى ٢٠١٠	إدارة الأرباح وتقاس بجودة الإستحقاقات من خلال نموذج جونز المعدل (Kothari et al., 2005)	(إبراهيم، ٢٠١١) الهدف: اختبار تأثير حوكمة الشركات على ممارسات إدارة الأرباح	٢٢
(x)	جودة المراجعة				
(-)	استقلال لجنة المراجعة				
(+)	استقلال المجلس وحجم وإستقلال وخبرة مالية للجنة والملكية المؤسسية	٤٤٢٥ مشاهدة من ١٤ دولة للشركات العامة في أوروبا من عام ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٨	جودة الإستحقاقات من خلال نموذج Jones (Dechow المعدل 1991 et al., 1995)	(Bonetti et al., 2013) الهدف: دراسة تأثير حوكمة الشركات على جودة التقارير	٢٣
(x)	الخبرة المالية وحجم واجتماعات لجان المراجعة وحجم مكتب المراجعة	٨٦ شركة مقيدة في البورصة المصرية من عام ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٠	جودة الإستحقاقات من خلال نموذج Barth et al., 2001	(عبدالفتاح، ٢٠١٣) الهدف: تحديد علاقة خصائص لجان المراجعة بجودة التقارير	٢٤
(-)	إستقلال والخبرة المالية والمحاسبية وحجم واجتماعات وأنشطة لجنة المراجعة	٨٣ شركة نشطة مقيدة بالبورصة المصرية بما يمثل ١٣ قطاع موجودة في مؤشر (EGX 100) عن عام ٢٠١٢	إدارة الأرباح وتقاس بجودة الإستحقاقات من خلال نموذج Jones المعدل من قبل (Kothari et al., 2005; Dechow et al., 1995)	(مليجي، ٢٠١٣) الهدف: دراسة العلاقة بين جودة لجان المراجعة (الخصائص والأنشطة) وممارسات إدارة الأرباح	٢٥
(+)	ملكية أعضاء لجنة المراجعة				

				٢٦	(Amertha et al., 2014) الهدف: دراسة تأثير حجم الشركة والمديونية والحوكمة على إدارة الأرباح
(-)	مبادئ حوكمة الشركات الخمسة الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عام ٢٠٠٤	٤٧ شركة مقيدة في سوق إندونيسيا للأوراق المالية من عام ٢٠٠٩ إلى ٢٠١١	إدارة الأرباح وتقاس بجودة الاستحقاقات من خلال نموذج (Kothari et al., 2005)		
(-)	استقلال المجلس واستقلال الخبرة المالية للجنة المراجعة وتركز الملكية	٤٤٧ شركة صينية مقيدة بما يمثل ٣١٢٩ مشاهدة من عام ٢٠٠٢ حتى ٢٠٠٦	إدارة الأرباح، وتقاس بجودة الاستحقاقات من خلال نموذج (Jones,1991) المعدل من قبل (Dechow et al., 1995)	٢٧	(Chen and Zhang, 2014) الهدف: فحص تأثير دليل حوكمة الشركات على التلاعب بالأرباح (إدارة الأرباح)
(x)	وجود لجنة المراجعة والملكية المؤسسية والمراجعين الكبار				
(-)	حجم مجلس الإدارة	٤٠ شركة مقيدة في نيجيريا من عام ٢٠٠٧ حتى ٢٠١١	إدارة الأرباح وتقاس بجودة الاستحقاقات من خلال نموذج Jones المعدل	٢٨	(Uwugbe et al., 2014) الهدف: بحث تأثير حوكمة الشركات على إدارة الأرباح
(-)	استقلال مجلس الإدارة				
(+)	ازدواجية المدير التنفيذي				
(+)	تشنت الملكية	١٠٠ شركة مقيدة بالبورصة المصرية مصنفة في ١٥ قطاع اقتصادي بعد استبعاد البنوك وشركات التأمين من عام ٢٠١٠ حتى ٢٠١٢	التحفظ المحاسبي ويقاس من خلال نموذج القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية Market-to- Book (MTB) والذي قدمه (Beaver and Ryan, 2000)	٢٩	(مليجي، ٢٠١٤) الهدف: اختبار أثر كلاً من هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية
(-)	ازدواجية المدير التنفيذي				
(x)	حجم واجتماعات المجلس				
(+)	استقلال مجلس الإدارة				
(+)	حجم واستقلال واجتماعات وخبرة اللجنة وجودة المراجعة				
(-)	تركز الملكية، حجم واستقلال مجلس الإدارة	٤٩ شركة مقيدة في سوق نيروبي للأوراق المالية في كينيا من يناير ٢٠١٠ حتى ديسمبر ٢٠١٢	إدارة الأرباح وتقاس بجودة الاستحقاقات من خلال نموذج (Dechow et al., 1995)	٣٠	(Iraya et al., 2015) الهدف: دراسة تأثير ممارسات حوكمة الشركات على إدارة الأرباح
(+)	نشاط مجلس الإدارة، ازدواجية المدير التنفيذي				
(-)	حجم مجلس الإدارة	٣٣ شركة مقيدة في البورصة النيجيرية من عام ٢٠١١ حتى ٢٠١٤	إدارة الأرباح وتقاس بجودة الاستحقاقات من خلال نموذج (Jones, 1991)	٣١	(Patrick et al., 2015) الهدف: دراسة تأثير حوكمة الشركات على ممارسات إدارة الأرباح
(x)	استقلال مجلس إدارة				
(+)	حجم لجنة المراجعة				
(-)	استقلال مجلس الإدارة	٢٣ شركة صناعية مقيدة في بورصة إندونيسيا بعدد ٦٩ مشاهدة من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٣	إدارة الأرباح وتقاس بجودة الاستحقاقات من خلال نموذج (Jones, 1991) المعدل من قبل (Dechow et al., 1995)	٣٢	(Suryawathy and Putra, 2015) الهدف: دراسة تأثير آليات حوكمة الشركات على إدارة الأرباح
(x)	حجم لجنة المراجعة				
(-)	الملكية الإدارية				

(+)	استقلال مجلس الإدارة، استقلال المدير التنفيذي الأول، حجم المجلس	١٠٣ شركة مساهمة مصرية موزعة على قطاعات اقتصادية مختلفة من عام ٢٠٠٥ حتى ٢٠١٠	التحفظ المحاسبي ويقاس من خلال نموذج (Basu, 1997)	(عبد المنعم، ٢٠١٥) الهدف: دراسة أثر خصائص الشركات على التحفظ المحاسبي في بيئة الأعمال المصرية	٣٣					
(-)	مؤشر جودة حوكمة الشركات	١٢١ شركة مقيدة في بورصة عمان بالأردن بعدد ٥٥٨ مشاهدة من عام ٢٠٠٩ حتى ٢٠١٣	إدارة الأرباح وتقاس بجودة الاستحقاقات من خلال نموذج جونز المعدل (Jones, 1991; and Dechow et al., 1995)	(Abbad et al., 2016) الهدف: دراسة تأثير جودة حوكمة الشركات على إدارة الأرباح	٣٤					
جودة الأرباح	إدارة الأرباح	التابع المستقل								
(x)	(x)	استقلال وحجم مجلس الإدارة وازدواجية المدير	٧٣ شركة مالية مقيدة أردنية في بما يمثل ٤٣٨ مشاهدة من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠١٢	إدارة الأرباح وجودة الأرباح وتقاسا بجودة الاستحقاقات من خلال نموذج جونز المعدل (Dechow et al., 1995)	(Azzoz and Khamees, 2016) الهدف: بحث تأثير خصائص حوكمة الشركات على جودة الأرباح وإدارة الأرباح					
(-)	(+)	حجم اللجنة								
(-)	(x)	استقلال اللجنة								
(-)	(-)	نشاط اللجنة								
(x)		جودة المراجعة	٦٠ شركة نشطة مقيدة في البورصة المصرية بما يمثل ٣٠٠ مشاهدة من عام ٢٠٠٧ حتى ٢٠١١	إدارة الأرباح وتقاس بجودة الاستحقاقات من خلال نموذج (Jones, 1995)	(Bassiouny et al., 2016) الهدف: تقييم أثر خصائص الشركات على إدارة الأرباح					
إدارة الأرباح (-)		حوكمة الشركات وتقاس بتركز الملكية، حجم واستقلال المجلس ومنصب رئيسه، استقلال وكفاءة وحجم واجتماعات لجنة المراجعة وجودة المراجعة	٦٢ شركة مساهمة مقيدة في البورصة المصرية من عام ٢٠٠٨ حتى ٢٠١٠ بواقع ١٨٦ مشاهدة	إدارة الأرباح وتقاس بنموذج Jones, 1991 المعدل (Dechow et & al., 1995) القيمية وتقاس بنموذج & Ohlson, 1995 والتحفظ المحاسبي ويقاس بنموذج Basu, 1997	(فودة، ٢٠١٦) الهدف: قياس علاقة الحوكمة بالملاءمة القيمية للمعلومات المحاسبية مع اختبار أثر إدارة الأرباح والتحفظ المحاسبي على تلك العلاقة					
(-)		تركز الملكية	٢٤٠ شركة (٦٠) شركة في أستراليا، ٩٠ شركة في ماليزيا، ٩٠ شركة في باكستان) من ٢٠١١ إلى ٢٠١٣	جودة الاستحقاقات وتقاس من خلال Dechow et al., 2010	(Yasser et al., 2017) الهدف: دراسة العلاقة بين هيكل الملكية وإدارة الأرباح					

(-)	الخبرة المالية للجنة المراجعة وجودة المراجعة	الشركات غير المالية المقيدة في البورصة النيجيرية من عام ٢٠١١ حتى ٢٠١٥ بما يمثل ٥٠٥ مشاهدة	التوقيت المناسب من خلال تأخر توقيت التقارير المالية ويقاس بالفرق بين نهاية السنة وتاريخ نشر التقرير المالي	(Mohammed et al., 2018) الهدف: دراسة تأثير مساهمي لجنة المراجعة وجودة المراجعة على تأخر توقيت التقارير المالية	٣٩
(+)	فعالية مراقبة وكفاءة لجنة المراجعة	٢١٧ شركة أوربية كبيرة	جودة الاستحقاقات وتقاس من خلال نموذج جونز المعدل Dechow et al., 1995	(Bajra and Čadežc, 2018) الهدف: دراسة علاقة كفاءة وفعالية لجنة المراجعة بجودة التقارير المالية	٤٠
(-)	وجود لجنة المراجعة				
(+)	اجتماعات لجنة المراجعة	٧١ شركة مقيدة غير مالية في سوق مسقط للأوراق المالية من عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤ بما يمثل ١٣٩ مشاهدة	جودة الاستحقاقات وتقاس من خلال Dechow and Dichev, 2002 من قبل Francis et al., 2005	(Gebrayel et al., 2018) الهدف: فحص تأثير لجنة المراجعة ووظيفة المراجعة الداخلية على جودة التقارير المالية	٤١
(x)	حجم واستقلال والمعرفة المالية للجنة المراجعة				
	حجم المجلس ازدواجية المدير التنفيذي				

التعليق على الدراسات السابقة

يمكن الاستناد إلى متغيرات الدراسات السابقة في تحديد متغيرات البحث الحالي على النحو التالي:

أولاً: بالنسبة لجودة التقارير المالية/ تقاس من خلال عدة مؤشرات منها ما يرتبط إيجابياً بجودة التقارير المالية مثل جودة الأرباح، وجودة الإستحقاقات؛ ومنها ما يرتبط سلبياً بجودة التقارير المالية مثل إعادة إصدار التقارير المالية، وإدارة الأرباح، والإستحقاقات الإختيارية، أما بالنسبة للدراسة الحالية تكون كما يلي:

- (أ) قياس الجودة: تستخدم سلسلة زمنية من عام ١٩٩٩ حتى عام ٢٠١٧ لقياس جودة التقارير المالية لكل شركة من شركات العينة من خلال ستة مقاييس للجودة هي: جودة الإستحقاقات، إستمرارية الأرباح، إمكانية التنبؤ بالأرباح، تمهيد الربح، الملاءمة القيمية، التوقيت المناسب.
- (ب) منهجية قياس الجودة: يتم إتباع المنهجية التي اتبعتها دراسة (Dey, 2008) من خلال تقسيم العينة إلى ثلاث مجموعات باستخدام التحليل العنقودي Cluster Analysis لمؤشرات جودة

التقارير المالية، وينتج عن هذا التحليل ثلاث مجموعات [شركات ذات جودة تقارير مالية عالية (مجموعة/١)؛ شركات ذات جودة تقارير مالية متوسطة (مجموعة/٢)؛ شركات ذات جودة تقارير مالية منخفضة (مجموعة/٣)].

ثانياً: بالنسبة لآليات حوكمة الشركات/ تناولت الدراسات السابقة حوكمة الشركات كمتغير مستقل وجودة التقارير المالية كمتغير تابع، أما الدراسة الحالية تكون كما يلي:

(أ) قياس آليات حوكمة الشركات: وتختلف الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في قياس آليات حوكمة الشركات حيث سيتم تخفيض آليات الحوكمة (١٠ آليات): تركيز الملكية & خصائص مجلس الإدارة (استقلال مجلس الإدارة؛ ازدواجية منصب رئيس المجلس؛ حجم مجلس الإدارة؛ دورية اجتماعات مجلس الإدارة) & خصائص لجنة المراجعة (استقلال لجنة المراجعة؛ الخبرة المالية أو المحاسبية للجنة المراجعة؛ حجم لجنة المراجعة؛ دورية اجتماعات لجنة المراجعة) & جودة المراجعة وذلك التخفيض سيكون من خلال استخدام أسلوب تحليل المكونات الأساسية Principal Component Analysis إلى عدد صغير من العوامل باستخدام التحليل العائلي Factor Analysis لتلك الآليات.

(ب) منهجية القياس: يتم اختبار علاقة جودة التقارير للمجموعات الثلاث مع التحليل العائلي لآليات حوكمة الشركات من خلال إجراء مقارنات ثنائية (مجموعة/١ - مجموعة/٢)؛ (مجموعة/١ - مجموعة/٣)؛ ثم (مجموعة/٢ - مجموعة/٣) للكشف عن العوامل المعنوية (أي التي تختلف بين المجموعات) حسب طريقة Bonferroni.

مقاييس جودة التقارير المالية

تتحقق جودة التقارير المالية من خلال تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وتحقق جودة المعلومات المحاسبية من خلال توافر عدد من العناصر تمثل عناصر جودة المعلومات المحاسبية (على، ٢٠١٦: ١٠٨)، وتشمل مقاييس جودة التقارير المالية ستة مقاييس؛ وتتضمن المقاييس المحاسبية جودة الإستحقاقات، وإستمراية الأرباح، والقدرة على التنبؤ بالأرباح، وتمهيد الأرباح، بينما تتضمن المقاييس السوقية الملاءمة القيمية، والتوقيت المناسب (Gaio and Raposo, 2011: 472-473)، ويمكن تناولها على النحو التالي:

جودة الإستحقاقات

إن الأرباح الناتجة عن تطبيق أساس الاستحقاق في ظل وجود الشركات الضخمة ذات الأنشطة المتنوعة والمتشابكة يصعب تفسير دلالتها وإستخدامها كمؤشر للتدفقات النقدية، يضاف لذلك أن الشركات قد يكون لديها قدرة نقدية تمكنها من الوفاء بالتزاماتها ولكنها غير محققة للأرباح، ولهذا فإن رقم الربح المحقق وفق أساس الاستحقاق لا يعني توافر نقدية لسداد أرباح المستثمرين أو توزيعات الأسهم (أحمد، ٢٠١٣: ١٣٦١).

وتمثل الإستحقاقات ذلك الجزء من الأرباح الذي يحتمل أن يصاحبه ضوضاء في رقم الأرباح، وتشير جودة التقارير المالية إلى مدى خلو الأرباح من الضوضاء وأكثر قدرة على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية (Bauwhede et al., 2015: 150)، وتعد الأرباح على أساس الإستحقاق مقياس للأداء الحالي ويعتبر مؤشر جيد للأداء المستقبلي وقدرة الشركة على توليد التدفقات النقدية المستقبلية (Ge and Kim, 2009: 9).

وتحتاج العلاقة بين التغير في رأس المال العامل (والذي يخضع للتلاعب) والتدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية (الذي لا يخضع للتلاعب) للمزيد من الدراسة، حيث يوفر الإستحقاق آلية للتلاعب برقم الربح من خلال تسجيل إيرادات وهمية أو تأجيل الإعراف بالمصروفات، والذي ينعكس على رأس المال العامل، لذلك يمكن إعتبار العلاقة بين التغير في رأس المال العامل والتدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية مؤشر يعبر عن إدارة الأرباح (شتيوي، ٢٠٠٩: ١٥٠).

وتقاس جودة الأرباح من خلال علاقة الإستحقاقات بالتدفقات النقدية (Vincent, 2004: 26) وحيث أن التدفقات النقدية التشغيلية = الأرباح التشغيلية - الإستحقاقات (Shen and Chih, 2007: 6)، لذا توجد علاقة سلبية بين الإستحقاقات والتدفقات النقدية التشغيلية، وترجع

هذه العلاقة إلى المحاسبة على أساس الإستحقاق (Tendeloo and Vanstraelen, 2005: 10)، ويعد الإستحقاق الإختياري مقياس لجودة الأرباح، وكذلك مؤشر لإدارة الأرباح وتخفيض الإستحقاقات جودة الأرباح (Bradshaw et al., 1999: 24).

إستمرارية الأرباح

أشار (الرشيدي، ٢٠١٢: ٣٤) إلى أن إستمرارية الأرباح يتم اكتشافها بإستخدام طريقة السلاسل الزمنية للأرباح، ويمكن تعريف الأرباح ذات الجودة المرتفعة بأنها أرباح دائمة وليست أرباح مؤقتة، وتعني الإستمرارية أن الأرباح المكتسبة من الأنشطة المتكررة تعتبر أفضل جودة من تلك المكتسبة من الأنشطة غير المتكررة فيما يتعلق بوجود معلومات مفيدة وكافية عن الأرباح المستقبلية (Hermanns, 2006: 43)، وتكون الأرباح ذات جودة مرتفعة عندما يمثل توقع المستوى الحالي للأرباح مؤشر جيد للمستوى المتوقع للأرباح في السنوات القادمة بصفة متكررة (Melumad and Nissim, 2008: 92)، حيث أشار (Yoon, 2007: 13) إلى أن الأرباح الحالية يجب أن تكون مؤشر جيد للتنبؤ بالأرباح المستقبلية، وتعد الأرباح الأكثر إستمرارية بمثابة أرباح ذات جودة أعلى.

ويعتمد إستمرار الأرباح على الأداء الأساسي للشركة وعلى نظام القياس المحاسبي، كما أن الشركات ذات الأرباح الأكثر إستمرارية يكون لديها أرباح أكثر استدامة، ومن ثم فإن رقم الربح الأكثر إستمرارية يكون ذو جودة أعلى من رقم الربح الأقل إستمرارية (García-Meca and García-Sanchez, 2018: 548)، وبالتالي فإن المزيد من الأرباح المستمرة ستؤدي إلى تقييم أفضل لأسواق الأسهم، وبالتالي فإن زيادات تقديرات الإستمرارية ستؤدي إلى عوائد سوقية إيجابية واستجابة أقوى لسعر السهم (Dechow et al., 2010: 355)، ويمكن قياس جودة التقارير المالية بمدى إستمرارية الأرباح من خلال دراسة العلاقة بين الأرباح الحالية والسابقة (على، ٢٠١٦: ١٠٨).

ويهتم المستثمرون والمحللون الماليون في سوق الأوراق المالية بمعرفة مدى كون الأرباح الحالية هي مؤشر جيد للأرباح المستقبلية فكلما تكرر الربح الحالي في المستقبل كلما أدى ذلك إلى ارتفاع جودة الأرباح التي تحققها الشركة، ولذلك اهتم المستثمرون والمحللون الماليون بمعرفة مستوى إستمرار الربح في سعيهم لتقييم قدرة الشركة على تكرار الأرباح في المستقبل ومن ثم تقييم أدائها المالي (المدبولي، ٢٠١٦: ٨١٢).

القدرة على التنبؤ بالأرباح

تعني القدرة التنبؤية للأرباح المحاسبية أن الربح الحالي هو ذو قدرة تنبؤية للربح المستقبلي (المديبولي، ٢٠١٦: ٨٣٣) حيث تشير القدرة التنبؤية إلى قدرة الأرباح الظاهرة بالقوائم المالية على تحسين قدرة المستخدمين في التنبؤ بمفردات القوائم المالية وتسهيل عملية إتخاذ القرارات، وعادة يتم التركيز على القدرة التنبؤية من قبل المستثمرين والمديرين والمحللين الماليين باعتبارها أحد الخصائص النوعية لجودة المعلومات بالإضافة إلى ما توفره من معلومات تزيد قدرة السوق على وضع احتمالات عن قدرة الشركة على سداد الديون والفوائد، ولذلك من المفترض أنه كلما انخفضت القدرة التنبؤية زادت مخاطر سداد الديون، بالإضافة إلى أن اهتمام المحللين الماليين والمديرين بمدى تحقيق الأرباح الفعلية لتنبؤات الأرباح حيث أن عدم قدرة الأرباح الفعلية على الوفاء بالأرباح المتوقعة، قد يقود إلى تدهور سوق الأسهم (الرشيدي، ٢٠١٢: ٣٣).

وتشير القيمة التنبؤية مباشرة إلى وجود معلومات بشأن قدرة الشركة على توليد التدفقات النقدية المستقبلية حيث تكون المعلومات بشأن ظاهرة إقتصادية لها قيمة تنبؤية إذا كان لديها قيمة كمدخلات لعمليات التنبؤ المستخدمة من قبل مقدمي رأس المال لتكوين توقعاتهم الخاصة بشأن المستقبل، وتعتبر القيمة التنبؤية مؤشر أكثر أهمية للملاءمة من حيث جدوى إتخاذ القرارات وقياس القيمة التنبؤية، فإذا وفرت المعلومات الواردة في التقرير السنوي التغذية العكسية للمستخدمين فيما يتعلق بالمعاملات أو الأحداث السابقة، فسوف يساعدهم هذا على تأكيد أو تغيير توقعاتهم المستقبلية (Beest et al., 2009: 10-11)، ويمكن قياس جودة التقارير المالية من خلال القدرة التنبؤية للأرباح الحالية على التنبؤ بأرباح الفترات التالية (على، ٢٠١٦: ١٠٨).

تمهيد الأرباح

يقصد بتمهيد الأرباح على المدى الزمني، أي محاولة التقرير عن أرقام ربح متقاربة من فترة لأخرى، من خلال معالجة البنود المدارة من ناحية توقيت إثبات هذه البنود ومن ثم إعطاء صورة عن شركة مستقرة ذات سلسلة مستقرة من الربح، وتقوم الإدارة هنا إما بزيادة أو تخفيض الربح الظاهر في القوائم المالية في الفترة الحالية بغرض تقليل حدة التقلبات في رقم الربح، ولعل الدافع إلى هذا هو الإعتقاد بأن تقلبات الدخل مؤشر على درجة المخاطرة التي تطبع أداء الشركة عبر الزمن، وتتبع الشركات التي تمهد دخلها واحدة من الآليتين التاليتين، أو كلاهما (أبولعز، ٢٠١٧: ١٦-١٧؛ ٨١-٨٢):

١ - التعجيل بإثبات الإيرادات والمكاسب وتأجيل إثبات المصروفات والخسائر.

٢- تمهيد الربح من خلال أثر التحكم في تبويب بنود الدخل والمصروفات في قائمة الدخل. ويمثل تمهيد الدخل علاقة إرتباط بين التغير في الإستحقاقات والتغير في التدفقات النقدية ويعبر التمهيد الأكبر للأرباح عن وجود جودة تقارير أقل (Yoon, 2007: 13)، ويقصد بتمهيد الدخل إستخدام الإدارة لسياسات محاسبية معينة، يتم من خلالها التوصل إلى سلسلة مستقرة من الدخل على مدار عدة سنوات وذلك بهدف التقليل من حجم التقلبات في رقم الدخل من سنة لأخرى (الرشيدي، ٢٠١٢: ٣٤).

الملاءمة القيمية

يمكن فحص إلى أي مدى تمثل المحاسبة الحدث الإقتصادي الأساسي من خلال إختبار العلاقة بين عوائد الأسهم (كمؤشر لتحقيق مكاسب وخسائر إقتصادية) والأرباح المحاسبية (كمؤشر لتحقيق مكاسب وخسائر محاسبية)، وتعبير الملاءمة عن القدرة على إحداث تغيير في القرارات التي تم إتخاذها من قبل المستخدمين بصفتهم مقدمي رؤوس الأموال (Yoon, 2007: 15).

وأشار (أوبكر، ٢٠١١) إلى وجود نموذجين لقياس الملاءمة القيمية للمعلومات، يتمثل الأول في نموذج السعر، والذي يتم إستخدامه لقياس العلاقة بين سعر السهم والأرباح المحاسبية أو القيمة الدفترية لحقوق الملكية أو كلاهما، أما الثاني فيمثل نموذج العائدات، والذي يتم إستخدامه لقياس العلاقة بين عائد السهم والأرباح المحاسبية وتغيراتها، ويتم الإعتماد على قيمة معامل التحديد لقياس القوة التفسيرية للمتغير المستقل (المتغير المحاسبي) والمتغير التابع (المتغير السوقي)، ويتمثل الفرق الأساسي بين النموذجين، في أن النموذج الأول يدرس العلاقة بين سعر السهم والأرباح المحاسبية في لحظة زمنية معينة، في حين يدرس النموذج الثاني تلك العلاقة خلال فترة زمنية معينة، ويعمق النموذج الثاني بشكل أكبر من دلالة النتائج لأن تركيزه يكون على مدى زمني وليس لحظة زمنية معينة.

التوقيت المناسب

تتسم التقارير المالية الجيدة بالتحفظ عند الإعتراف بالأخبار السارة المتعلقة بالربح المحاسبي والأصول ولا تعترف بهم إلا في التوقيت الملائم (المدبولي، ٢٠١٦: ٨١٩) حيث أشار (Beest et al., 2009:16) إلى أن التوقيت المناسب يعني وجود معلومات متوفرة لصانعي القرار قبل أن تفقد قدرتها على التأثير في القرارات.

وتتبع أهمية التوقيت المناسب للمعلومات في تقييم القرارات التعاقدية عن طريق إمكانية تفادي المخاطر الناتجة من ضعف سيطرة الإدارة على العمليات وإمكانية الوفاء بالإلتزامات المدينة

بها الشركة في أوقات إستحقاقها، كذلك تسمح المعلومات في التوقيت المناسب للمساهمين بمكافأة المديرين على نحو فعال وتمكن أصحاب الديون من التأكد بأن الشركة لن تتوقف عن سداد التزاماتها في أوقاتها المحددة، وفيما يتعلق بإمكانية التحقق من المعلومات المحاسبية فتعتبر هامة بالنسبة لعملية تنفيذ التعاقد، وتزداد أهمية درجة إمكانية التحقق من حدوث الأرباح مقارنة بالخسائر وذلك لأن طرفي التعاقد يحصلون على حصص غير متماثلة من ناتج التعاقد، وعدم التماثل في الحصص يقود إلى ضرورة التحقق من التوقيت الزمني لحدوث الخسائر أكثر من الأرباح (التحفظ المحاسبي)، ولهذا فإن المديرين يميلون إلى التلاعب في العوائد والأرباح عن طريق تبني اتجاه تصاعدي في الأرباح عن طريق إختيار سياسات محاسبية غير متحفظة تؤدي إلى تضخيم العوائد وإظهار نتائج أعمال الشركة بصورة غير واقعية لإنتهاك سياسة التحفظ المحاسبي والحصول على مزيد من الأرباح والمكافآت، ويمكن القول أن التحفظ المحاسبي يساعد على إبراز المشاكل وإظهارها على السطح بدلاً من إخفائها بالشكل الذي يمكن حملة الأسهم من إتخاذ الإجراءات المصححة التي تضمن التغلب على هذه المشاكل وعدم تكرارها مرة أخرى (شاهين، ٢٠١١: ٤٤٩).

ويمثل التوقيت المناسب خاصية هامة من خصائص جودة التقارير المالية ترتبط بإتاحة المعلومات في مدى زمني مناسب بما يجعلها ملائمة لإتخاذ القرارات، وذلك لأن هذه المعلومات تفقد منفعتها إذا تم التراخي في تقديمها بعد وقوع الأحداث التي تتعلق بها (الميهي، ٢٠١٥: ٦٥٣).

آليات حوكمة الشركات وأثرها على جودة التقارير المالية

يعتبر هيكل حوكمة الشركات عامل رئيسي لضمان دقة وموثوقية إفصاح الشركات، وتؤثر الأبعاد المختلفة لحوكمة الشركات على السلوك الإداري وأداء الشركة، وتشمل أبعاد حوكمة الشركات هيكل الملكية، وتشكيل مجلس الإدارة، وفعالية لجنة المراجعة، والمراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية، ولكن صنفت معظم الدراسات المتعلقة بحوكمة الشركات أبعاد الحوكمة إلى فئتين رئيسيتين هما تشكيل مجلس الإدارة وهيكل الملكية (Malik, 2015:39)، وتشمل آليات حوكمة الشركات والتي سيتم إستخدامها لاحقاً في الدراسة الإمبريقية ١٠ آليات، ويمكن عرض هذه الآليات وأثرها على جودة التقارير المالية على النحو التالي:

تركز الملكية

وفق نظرية الوكالة، فإن المديرين الذين لديهم مصالح ملكية مرتفعة في الشركة هم أقل عرضة لتغيير الأرباح لتحقيق مكاسب خاصة على المدى القصير على حساب المساهمين الخارجيين، في حين أن المديرين الذين لديهم مستويات أقل لملكية الشركة يكون لديهم حوافز أكبر للتلاعب في الأرقام المحاسبية، حيث أن المديرين الذين هم مجرد مديرين فقط ولا يوجد لهم ملكية لأسهم الشركة، فلن تكون مصالحهم منحازة بشكل وثيق للمساهمين، وبالتالي، فإن المديرين الذين لديهم مستوى أكبر لملكية الأسهم، يكونوا أقل عرضة للتلاعب في الأرباح في محاولة لتضليل المستثمرين، وبالتالي تعني المستويات المنخفضة للملكية الإدارية توافق ضعيف للمصالح بين الإدارة والمساهمين (Bugshan, 2005: 45; Ismail et al., 2009: 9-10).

وقد يكون لدى المديرين الذين لديهم مستويات منخفضة لملكية الشركة حوافز لإدارة الأرقام المحاسبية وذلك لزيادة المكافآت المحسوبة على أساس الأرباح، ويمكن اعتبار الملكية الإدارية وسيلة لتقييد السلوك الإنتهازي للمديرين، ويؤثر تركيز الملكية على إدارة الأرباح حيث تعمل الرقابة من قبل الملاك على تحسين جودة القرارات الإدارية، وبالتالي تزيد من قيمة الشركة، لأن وجود أصحاب الكتلة الكبيرة للملكية يؤدي إلى وجود مراقبة أفضل على الإدارة، مما يعني وجود فرصة أقل لإدارة الإستحقاقات أو التلاعب بالأرباح (García-Meca and Sánchez-Ballesta, 2009: 596).

وقد أشار (Engelen, 2011: 17-18) إلى أن كبار المساهمين يمكن أن يؤثروا على الشركة من خلال تعيين أعضاء مجلس الإدارة، ويمكن أن يؤدي كبار المساهمين إلى وجود مراقبة أكثر من اللازم مما يؤدي إلى إعاقه إدارة الشركة، وإن الشركات التي تكون فيها هياكل الملكية مشتتة بين عدد كبير من الملاك، كل منهم يمتلك عدد محدود من أسهم الشركة، يكون المديرين في تلك الشركات في وضع يسمح لهم باستخدام الطرق والأساليب والوسائل التي تمكنهم من تحقيق مصالحهم نظراً لعدم وجود حافز لدى المساهمين لمراقبة أنشطة الشركة عن قرب من جهة، بالإضافة إلى ضعف مشاركة المساهمين في قرارات أو سياسات الإدارة من جهة أخرى، أما في الشركات التي تتصف بهياكل ملكية مركزة، أو شركات القطاع العام فهي تخضع للمراقبة والمتابعة من المستثمرين والجهات الحكومية نظراً لإمتلاكهم القوة والحافز على مراقبة الإدارة مما يحد من حرية المديرين في ممارسة إدارة الأرباح (القتامي والخيال، ٢٠١٠: ٢٦٦-٢٦٧).

إستقلال مجلس الإدارة

من خلال مجلس الإدارة المستقل يمكن محاسبة وتقييم أداء الإدارة العليا ككل بالإضافة إلى علاج أي قصور، كما أن ذلك يساهم في وضع نظام إتخاذ قرارات يميز بين الإدارة التنفيذية التي تقوم بإتخاذ وتنفيذ القرارات وبين مجلس الإدارة الذي يقوم بالرقابة على الإدارة التنفيذية من خلال التصديق على قراراتها، مما يقلل من إحتتمالات وجود التواطؤ الإداري (حسن، ٢٠٠٩: ٨٣-٨٤).

ويعمل المديرين المستقلين في مجلس الإدارة على كون المجالس أكثر فعالية في مراقبة المديرين وممارسة سيطرتها نيابة عن المساهمين (García-Meca and Sánchez, 2009: 596)، وقد أشار (Machuga and Teitel, 2009: 3) إلى أنه يكون لدى المديرين المستقلين عن الإدارة القدرة على التغلب على ضغوط الشركة للتلاعب بالأرباح وكذا قدرة أفضل على مراقبة عملية الأرباح، ويكون لدى أعضاء المجلس الذين هم مديرين أو أعضاء مجلس إدارة في شركات أخرى حوافز بوصفهم خبراء في قرار القدرة على التنظيم والمراقبة.

وترتبط الشركات ذات النسبة الأعلى للمديرين المستقلين بوجود مراقبة أكثر فعالية لتقيد إدارة الأرباح، وإن المجلس الأكثر إستقلالية من شأنه أن يؤدي إلى قيامه بوظيفة المراقبة بشكل أفضل، مما يؤدي إلى وجود مستوى أعلى لجودة الأرباح، وعادة ما يشير فكر حوكمة الشركات إلى ضرورة وجود المديرين غير التنفيذيين في تشكيل مجلس الإدارة، كما يتم النظر إلى المجلس كآلية مراقبة لحماية مصالح المساهمين، وضمان تحقيق جودة أعلى للأرباح المعلنه (Ismail et al., 2009: 10-11).

وسوف يكون إشراف مجلس الإدارة كآلية لحوكمة الشركات أكثر فعالية عندما يتكون المجلس من أعضاء ومديرين مستقلين ليس لهم أية صلة بالإدارة (Becht et al., 2002: 56)، ولكن عادة ما تسيطر الإدارة على المجلس لأن الرئيس التنفيذي لديه تأثير على إختيار المديرين مما يقلل من فعالية المجلس، ومن المتوقع أن يكون المديرين غير التنفيذيين هم أفضل المراقبين للعمل في مصلحة المساهمين، ومع ذلك لا يؤدي دائماً إستقلال أعضاء مجلس الإدارة إلى مزيد من المراقبة والتي تكون في مصلحة المساهمين، وذلك لأن المديرين المستقلين قد يكون لديهم معلومات أقل للمراقبة الفعالة أو يعتمدوا على الرئيس التنفيذي (Engelen, 2011: 19).

إزدواجية دور رئيس مجلس الإدارة

أشار (Bugshan, 2005: 52-53) إلى أن رئيس مجلس الإدارة لديه القدرة على السيطرة على جدول الأعمال وبالتالي السيطرة على إجتماعات مجلس الإدارة، ومن المرجح أن

يكون هناك عدم إستقلالية بين الإدارة ومجلس الإدارة إذا كان الرئيس التنفيذي هو نفسه يمثل رئيس المجلس، وتمثل هيمنة الرئيس التنفيذي للشركة إشكالية إذا كانت مصالح الرئيس التنفيذي للشركة تختلف عن مصالح المساهمين، وتؤدي هيمنة الرئيس التنفيذي إلى الجمع بين إدارة القرارات والرقابة على القرارات.

ومن المتوقع أن يكون الفصل بين دور الرئيس التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة أفضل لتحسين فعالية وظيفة المراقبة لمجلس الإدارة، فمن المرجح أن ترتبط جودة الأرباح الأقل بوجود رئيس المجلس الذي يشغل منصب الرئيس التنفيذي (الإزدواجية)، ووجود الرئيس التنفيذي في المجلس، و/أو وجود رئيس للمجلس هو أيضاً مسئول تنفيذي، فقد يخلق تورط الرئيس التنفيذي للشركة في المجلس (إما مدير أو رئيس) تحيز وتأثير غير لائق على قرارات مجلس الإدارة، وبالمثل، يمكن أن ينشأ تضارب المصالح إذا كان رئيس المجلس هو نفسه مسئول تنفيذي يشارك في الإدارة اليومية للشركة (Ismail et al., 2009: 13-14)، وقد أشار (Malik, 2015: 41) إلى أن الفصل بين المنصبين يعد معيار هام لمجلس الإدارة، فإذا كان الرئيس التنفيذي هو رئيس المجلس، فإن قوة الرئيس التنفيذي سوف تزيد، وبالتالي يؤثر الرئيس التنفيذي للشركة على أعضاء مجلس الإدارة الآخرين ويسيطر على المجلس.

حجم مجلس الإدارة

إن المجالس الكبيرة التي يوجد بها مديرين أكثر من ذوي الخلفيات والمهارات التعليمية والفنية المتنوعة، يكون لديها وجهات نظر متعددة لتحسين جودة صنع القرار في الشركة، وبالتالي فهم أكثر عرضة لتمثيل مصالح المساهمين، ويعد تشكيل مجلس الإدارة محوري في تعزيز أداء الدور الرقابي للمجلس، فعندما يكون حجم المجلس كبير، يمكن أن يساعد ذلك لجان المجلس المختلفة على تحسين فعالية الدور الرقابي للمجلس (Zhou and Chen, 2004: 11).

ومن ناحية أخرى، أشار (García-Meca and Sánchez-Ballesta, 2009: 596) إلى أن حجم مجلس الإدارة يمثل خاصية هامة لأنه يؤثر على قدرة مجلس الإدارة على مراقبة الإدارة، ومع ذلك يمكن أن تصبح المجالس أقل فعالية في الرقابة على الإدارة مع تزايد حجم مجلس الإدارة بسبب مشاكل التنسيق والإتصال، وبالتالي تكون مجالس الإدارة صغيرة الحجم أكثر فعالية في عملية المراقبة، حيث ترتبط المجالس الصغيرة بأداء أفضل، ومع ذلك فمن المرجح أن يكون لدى المجالس الأكبر أعضاء أكثر تنوعاً وأكثر خبرة ويمكن أن يقوموا بمراقبة الأنشطة الإدارية على نحو أكثر فعالية (Malik, 2015:40).

وفي حالة المجالس المكونة من عدد قليل من الأعضاء، يميل كل عضو من الأعضاء إلى بذل جهد أكبر من الجهد المبذول في حالة تواجد أعضاء أكثر، ويرجع ذلك إلى أن العضو في الحالة الأولى يدرك جيداً أن هناك عدد قليل من الأعضاء المنوط إليهم مسئولية المراقبة على أداء إدارة الشركة، أما في المجالس المكونة من عدد كبير من الأعضاء، فسيفترض كل عضو أن الأعضاء الآخرين وهو كثيرون سوف يقوموا بواجبهم الرقابي، وعلاوة على ذلك، ففي المجالس الكبيرة الحجم، يكون احتمال الوصول إلى إجماع أمر أصعب وبذلك سيكون من الصعب الوصول إلى قرارات ذات معنى، ومن أجل هذا فالمجالس الصغيرة يمكن أن تكون هي الأكثر فعالية من المجالس الكبيرة (أمين، ٢٠١٦: ٨٢).

دورية إجتماعات مجلس الإدارة

إن مجالس الإدارة التي تجتمع لوقت طويل وأكثر دورية، تكون أكثر عرضة لتوفير فحص وتوازن فعال على الإدارة، لذلك، ينبغي على المجالس الفعالة أن تجتمع بانتظام حتى تكون دائماً على علم بأمور المحاسبة والرقابة ذات الصلة وتبقى واعية ويقظة مما يضمن أن عملية إعداد التقارير المالية تعمل بشكل صحيح، ويكون هذا أكثر فعالية في مراقبة نزاهة التقارير المالية مما يحد من ممارسات إدارة الأرباح (Zhou and Chen, 2004: 12)، فقد يكون عدد مرات إجتماع مجلس الإدارة مؤشراً على قوة وكفاءة أداء المجلس (مليجي، ٢٠١٤: ٢٦٢)، وبصفة عامة يجب على أعضاء مجلس الإدارة عند تحديد عدد الإجتماعات الرسمية مراعاة العوامل التالية (سليمان، ٢٠٠٩: ١٢٧-١٢٨):

- ١- حجم وتعقيد الشركة: تحتاج الشركات الصغيرة لإجتماعات رسمية قليلة، أما الشركات الكبيرة والتي تتميز عملياتها بالتعقيد، يتم طرح موضوعات ذات أهمية كبيرة كافية لجذب انتباه المجلس وعقد اجتماعات أكثر.
- ٢- كمية العمل التي عهدت إلى لجان المجلس: يؤثر حجم وكمية الأعمال التي وكلها لمجلس الإدارة للجان التابعة له مثل لجنة المراجعة أو لجنة المكافآت أو لجنة التعيينات على إجتماعات المجلس، حيث تقوم تلك اللجان بعرض النتائج والتحليلات والقرارات التي توصلت إليها على المجلس لكي يقوم بإتخاذ قرارات بشأنها وبالتالي يجب أن يوفر المجلس الوقت المناسب لذلك.
- ٣- فترة وطول الإجتماعات: تتعلق فترة وطول إجتماعات مجلس الإدارة بتعقيد الموضوعات ولكن هناك إعتبارات أخرى مثل طول الوقت المستغرق لجمع أعضاء المجلس وعقد الإجتماعات وفترة كل إجتماع.

٤ - مهارة رئيس مجلس الإدارة: تؤثر مهارة رئيس مجلس الإدارة الشخصية على كيفية إدارته للإجتماعات، حيث نجد أن رئيس مجلس الإدارة المثالي سيتفق مع بقية الأعضاء على البنود التي يجب مناقشتها، لذلك سيقوم بترتيب تكرار ومدة الإجتماعات، أما الرئيس السيئ سيتترك بنود لم يكن من الضروري طرحها على المجلس أن تتسلل داخل جدول الأعمال، والأسوء من ذلك أنه قد يصر على ألا يتعامل مجلس الإدارة مع قضية أو موضوع كان ينبغي أن يكون داخل اختصاصهم.

إستقلال لجنة المراجعة

أشار (Lin and Hwang, 2010: 67) إلى أن لجنة المراجعة الأكثر إستقلالية تقوم بإشراف أكثر فعالية لعملية التقارير المالية مما يؤدي إلى جودة أفضل للأرباح المعلنة بالشركة من خلال تقييد إدارة الأرباح الإنتهازية، لذا فمن المنطقي أن يرتبط إستقلال لجنة المراجعة بجودة الأرباح أو جودة القوائم المالية (Ismail et al., 2009: 14)، وافترضت البورصات الأمريكية أن المزيد من إستقلال لجنة المراجعة يؤدي إلي خفض إدارة الأرباح وتحسن عام في جودة التقارير المالية (محمد، ٢٠٠٦: ١٣٧)، كما أن الإفصاح عن إستقلال اللجنة يحسن مصداقية الأرباح المحاسبية (Chang and Sun, 2010: 32)، وتركز لجنة المراجعة المستقلة والقوية على الجودة المرتفعة للتقارير المالية، ويتوقع المراجع من لجنة المراجعة المستقلة حقاً وجود حليف بجانبه لضمان وجود تقارير مالية صحيحة (Cohen et al., 2010a: 13-14).

وبالرغم من الأهمية الكبيرة لإستقلال لجنة المراجعة والمراجع الخارجي في مختلف التشريعات فإن مجرد الإستقلال وحده لا يضمن كفاءة بيئة عمل التقارير المالية حيث يمكن تحسين تلك الكفاءة عندما يكون هناك إلتزام متساوي من الإدارة ولجنة المراجعة والمراجع الخارجي بالتأكد من إكمال عملية التقرير المالي ولديهم فهم وإحترام لدور ومسئولية كل منهم بالإضافة إلى بناء علاقات عمل فعالة بين الأطراف الثلاثة تتضمن وجود الإلتصال الدائم والفعال بين الأطراف المشاركة في عملية التقرير المالي والذي يتطلب معه المتابعة والتقييم المستمر وإتخاذ أي إجراءات تصحيحية قد تكون مطلوبة والتي من شأنها تحسين جودة التقارير المالية (عرفه ومليجي، ٢٠١٤: ٣٦١)، ومن الضروري أن تكون لجان المراجعة لديها أغلبية من المديرين المستقلين بما يكفي لمراقبة عملية التقارير المالية للشركات، وقد يساعد وجود إستقلالية لأعضاء لجنة المراجعة على تحقيق التوازن بين وجهات النظر للإدارة والمراجعين الخارجيين لإنتاج تقرير مالي ذات جودة أعلى (Kusnadi et al., 2016: 198-199).

الخبرة المالية للجنة المراجعة

تعتبر كفاءة لجنة المراجعة سمة شاملة تعكس المراقبة الفعالة ويجب أن توفر للمساهمين تصور واضح حول الأرباح المحاسبية، وتعرف كفاءة لجنة المراجعة بأنها مزيج من الإستقلالية والخبرة، وتقاس بنسبة المديرين الخارجيين من ذوي الخبرة المالية الموجودين في لجنة المراجعة، فالمديرين الخارجيين من ذوي الخبرة المالية هم مراقبين أكفاء يكون لديهم الخبرة أو التدريب على فهم وإكتشاف إدارة الأرباح الإنتهازية، وبالتالي تعزز المراقبة الفعالة من نزاهة عملية التقارير المالية وتقدم ضمانات للمساهمين عن موثوقية الأرباح المعلنة (Bugshan, 2005: 42-44)، وترتبط الخبرة المالية للجنة المراجعة بعلاقة إيجابية بجودة الأرباح خاصة الخبراء الماليين من المحاسبين (Bilal et al., 2018: 253).

وحتى تكون لجنة المراجعة فعالة في مراقبة عملية التقارير المالية، يتعين عليها عند القيام بمهامها أن يراعي تشكيلها من محاسبين أو محللين ماليين (سامي، ٢٠٠٥: ١٠٣)، وأن تتسم اللجنة بالقوة الحقيقية والخبرة الكافية للعمل كمراقب فعال على أعمال الإدارة (Cohen et al., 21: 2004 خاصة الخبرة في مجال المحاسبة والسلطة الكاملة للإشراف علي الرقابة الداخلية ومتابعة إنتاج المعلومات المحاسبية (الديسطي، ٢٠٠٥: ٥٨) وكذلك الخبرة بالمراجعة والقدرة على أداء أدوار اللجنة بفعالية (Ahmad-Zaluki and Wan-Hussin, 2008: 6)، وتعمل الخبرة المالية لعضو واحد على الأقل بلجنة المراجعة والتي لديها معرفة بنشاط الشركة على تقوية أداء مراقبة اللجنة ومن ثم تحسين جودة التقارير المالية (Cohen et al., 2010b: 4)، وبذلك ترتبط الخبرة المالية للجنة المراجعة إيجابياً بجودة التقارير المالية، كما تؤثر تلك الخبرة على الإفصاح المالي وشفافيته (Kelton and Yang, 2008: 69)، وحسنت الخبرة المالية للجنة المستقلة بالكامل مصداقية معلومات الأرباح كما عملت على تخفيض ممارسات إدارة الأرباح (Chang and Sun, 2010: 33).

ويكون لدى الخبراء الماليين معرفة مالية أفضل كما يكون لديهم فهم ومراقبة أفضل لعملة التقارير المالية وأكثر فعالية في مراقبة وتقييد أنشطة الإدارة للتلاعب في الأرباح (Bilal et al., 254-255: 2018)، وتزداد جودة التقارير المالية مع وجود خبراء ماليين في لجنة المراجعة مما يسلط الضوء على الدور المهم الذي تلعبه الخبرة في مراقبة وحوكمة مجلس الإدارة، ويعني وجود الخبرة المالية في لجان المراجعة أن اللجان تقوم بدورها الرقابي لعملية التقارير المالية بشكل أكثر فعالية مما يؤدي إلى تحسين أداء الشركة (Kusnadi et al., 2016: 198-199).

حجم لجنة المراجعة

أشار (Lin and Hwang, 2010: 67) إلى أن لجان المراجعة تساهم في تحقيق جودة التقارير المالية من خلال توافر عدد كاف من الأعضاء بما يمكنها من الإضطلاع بمسئولياتها حيث يحسن حجم لجنة المراجعة من جودة التقارير المالية وتكون عملية التقارير المالية وجودتها في موقع أفضل للشركات التي لديها لجان مراجعة بها عدد أعضاء مناسب من الأعضاء مما يزيد من الموارد البشرية المتوافرة لدى اللجنة لتحسين جودة الإشراف والمراقبة (Wan-Hussin and Haji-Abdullah, 2009: 10; Ismail et al., 2009: 14) هام يمكن الاعتماد عليه في الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية.

دورية إجتماعات لجنة المراجعة

أوضحت بورصة نيويورك للأوراق المالية (NYSE, 2003) أن عدد الإجتماعات الدورية التي تعقدها لجنة المراجعة تعمل على تحسين التقارير المالية وزيادة فعاليتها في أداء دورها الرقابي، فمن المحتمل أن تكون لجنة المراجعة التي تجتمع بصفة مستمرة أكثر فعالية في الإشراف على عملية التقارير المالية وتشير لجنة المراجعة الفعالة إلى مستوى الجهد الذي بذلته اللجنة لضمان تحقيق جودة التقارير المالية (Sori et al., 2007: 4). وتتطلب مراقبة عملية التقارير المالية إلتزام متزايد من قبل أعضاء لجنة المراجعة فيما يتعلق بالوقت والجهد (Engel et al., 2010: 2) الكافيان لأداء واجباتهم لمراقبة عمليات التقارير المالية للشركة، وبذلك تقوم لجان المراجعة بالمساهمة في تحقيق جودة التقارير المالية من خلال دورية الإجتماعات التي تعقدها هذه اللجان بهدف مناقشة القضايا المالية المتعلقة بالتقارير المالية والتي من شأنها رفع جودة تلك التقارير.

جودة المراجعة الخارجية

تتطلب جودة التقارير المالية من المديرين تحقيق أقصى قدر من مصداقية تقاريرهم عن طريق إختيار مراجعين مستقلين، فبدون رأي المراجعين، لا يثق سوق المال في التقارير المالية، وبدون إستقلال المراجعين، رأي المراجعين لا يعني شيئاً (Miller and Bahnsen, 1999: 89)، وإن دور المراجع الخارجي هو إضفاء الثقة على القوائم المالية ويعتمد مستخدمي التقارير المالية على الرأي الذي يبديه المراجع، وتتوقف جودة المراجعة على إستقلال المراجع وخبرة فريق المراجعة مما يحد من قدرة الإدارة على ممارسات إدارة الأرباح (القشامي والخيال، ٢٠١٠: ٢٦٦).

فمن المتوقع أن يكتشف المراجع ممارسات إدارة الأرباح قبل نشر القوائم المالية وذلك لطلب التعديلات التي يراها مناسبة من إدارة الشركة وفي حال رفض إدارة الشركة إدراج تلك التعديلات يتعين على المراجع تقدير الأهمية النسبية ودراسة أثر ذلك على تقرير المراجع (الجندي، ٢٠٠٩: ٨٥)، كما أشار (شاهين، ٢٠١٢: ٤٠٤) إلى أنه كلما أتصف المراجع الخارجي بالجودة في الأداء فإنه يصبح قادر على تتبع الأخطاء والكشف عنها وبالتالي تتصف القوائم المالية بالجودة وتوفر درجة عالية من الموثوقية لمستخدمي هذه المعلومات، ويمكن تقييد قدرة الإدارة على إصدار تقارير مالية ذات جودة منخفضة واستخدام أساليب محاسبية خاطئة من خلال تقديم خدمة المراجعة الخارجية بالجودة المرتفعة والتي تعد مطلب أساسي لكافة المستفيدين منها (الشرقاوي، ٢٠١٤: ٨٣).

ولقد أشار (Jiang et al., 2008: 196) إلى أن المراجعين الكبار هم أقل عرضة للسماح بوجود ممارسات لإدارة الأرباح مقارنة بالمراجعين من غير الكبار، وعلى الرغم من أن المراجعة تستهدف في النهاية تحسين جودة المعلومات المحاسبية (بالتركيز على خاصية الموثوقية وإمكانية الاعتماد على معلومات القوائم المالية) إلا أن الهاجس المهني قد يؤدي في بعض الحالات إلى الإنتقاص من جودة المعلومات (من زاوية الملاءمة)، فمن المعلوم أن المراجعين طرف مساهم في عملية وضع وتطوير المعايير المحاسبية، ومن ثم فقد يتجه المراجعون - من منظور مهني ضيق- إلى الاعتراض على مشروعات المعايير المحاسبية التي قد ينتج عن تطبيقها أرقام محاسبية يصعب مراجعتها (بسبب عنصر التقدير والحكم فيها مثلاً) حتى ولو كانت هذه المعلومات أكثر ملاءمة للمستثمرين ومستخدمي القوائم المالية بوجه عام (أبو العز، ٢٠١٧: ٨٥).

ويؤثر دور المراجع الخارجي عكسياً على ممارسات إدارة الأرباح كما يؤثر طردياً على جودة التقارير المالية، فزيادة دور المراجع الخارجي يحد من ممارسات إدارة الأرباح ويزيد من جودة التقارير المالية بحيث تعكس حقيقة المركز المالي للشركة، ويتحقق ذلك من خلال الحد من سلوك الإدارة الإنتهازي من خلال تطبيق الإجراءات والإختبارات الكفيلة لمنع التحريف والتلاعب في القوائم المالية وتوفير معلومات أكثر جودة (الزكي، ٢٠١٧: ٤٧٥)، ويساعد مراقبو الحسابات ذو الجودة المرتفعة على زيادة الشفافية وتخفيض عدم تماثل المعلومات وإضفاء الثقة على القوائم والتقارير المالية وتحسين مصداقيتها ونفعيتها لمتخذي القرارات مما يساهم في تحسين جودة التقارير المالية (بدوي، ٢٠١٧: ١٨٥).

الدراسة الإمبريقية

عينة الدراسة

تتمثل عينة الدراسة في ١٢٣ شركة مقيدة في سوق الأوراق المالية المصري لسلسلة زمنية من عام ١٩٩٩ حتى عام ٢٠١٧ لتقدير متغيرات كل نموذج من النماذج الستة لقياس جودة التقارير المالية، وسوف تستخدم نماذج الانحدار ذات الآثار الثابتة **Firm-Fixed Effect Models** لتحديد التحيزات التي قد تنجم خلال تلك الفترة المضطربة نتيجة لإحتوائها على الأزمة المالية العالمية (٢٠٠٨)؛ وثورة ٢٥ يناير (٢٠١١) المصرية؛ وثورة ٣٠ يونيو (٢٠١٣) المصرية، وسوف يعتمد الباحث علي البيانات المتحصل عليها من البورصة المصرية، والهيئة العامة للرقابة المالية، وشركة مصر لنشر المعلومات، والمواقع الإلكترونية للشركات المقيدة في البورصة المصرية.

تصميم الدراسة

يمكن إتباع المنهجية التي اتبعتها دراسة (Dey, 2008) كما يلي:

١- تقسيم العينة إلى ثلاث مجموعات باستخدام التحليل العنقودي Cluster Analysis لمؤشرات جودة التقارير المالية الستة (من خلال النماذج الخمسة لقياس الجودة)، وينتج عن هذا التحليل ثلاث مجموعات:

- شركات ذات جودة تقارير مالية عالية (مجموعة/١).
- شركات ذات جودة تقارير مالية متوسطة (مجموعة/٢).
- شركات ذات جودة تقارير مالية منخفضة (مجموعة/٣).

٢- اختبار علاقة جودة التقارير للمجموعات الثلاث مع مؤشر وعوامل التحليل العاملي وآليات حوكمة الشركات:

تجدر الإشارة إلى مشكلة التحيز الناتجة من بناء مؤشر مركب للحوكمة (Dey, 2008)، ومن ثم يتم استخدام أسلوب تحليل المكونات الأساسية **Principal Component Analysis** الذي يخفض مؤشرات الحوكمة الفرعية إلى عدد قليل من العوامل، ويتم إجراء مقارنات ثنائية (مجموعة/١ - مجموعة/٢)؛ (مجموعة/١ - مجموعة/٣)؛ ثم (مجموعة/٢ - مجموعة/٣) للكشف عن عوامل وآليات حوكمة الشركات المعنوية (أي التي تختلف بين المجموعات) حسب طريقة **Bonferroni**.

قياس واختبار معنوية نماذج الدراسة الستة

أولاً: جودة التقارير المالية Financial Reporting Quality

تستخدم سلسلة زمنية تبدأ من عام ١٩٩٩ حتى عام ٢٠١٧ لقياس جودة التقارير المالية لكل شركة من شركات العينة، وعلى غرار دراسات (Francis et al., 2004; Biddle and Hilary, 2006; Wang, 2006) يوجد ستة مقاييس لجودة التقارير المالية كما يلي (Yoon, 2007:19-25; Sra, 2012:11-19)

(١) جودة الإستحقاقات Accruals quality

$$TCA_{j,t}/A_{j,t} = \alpha_0 + \alpha_1 CFO_{j,t-1}/A_{j,t} + \alpha_2 CFO_{j,t}/A_{j,t} + \alpha_3 CFO_{j,t+1}/A_{j,t} + \epsilon_{j,t} \quad (1)$$

TCA_{j,t}: إجمالي إستحقاقات الشركة ز في السنة t (صافي الربح للشركة ز في السنة t - صافي التدفقات النقدية التشغيلية للشركة ز في السنة t).

CFO_{j,t-1}: التدفقات النقدية التشغيلية للشركة ز في السنة السابقة t-1.

CFO_{j,t}: التدفقات النقدية التشغيلية للشركة ز في السنة الحالية t.

FO_{j,t+1}: التدفقات النقدية التشغيلية للشركة ز في السنة القادمة t+1.

A_{j,t}: إجمالي الأصول في السنة الحالية t.

Dependent Variable: TCA		Method: Panel Least Squares		
Sample: 2000 2016	Periods included: 17	Cross-sections included: 123		
Total panel (balanced) observations: 2091				
TCA=C(1)+C(2)*CFOP+C(3)*CFOC+C(4)*CFON				
	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	0.031393	0.001561	20.11701	0.0000
C(2)	0.155304	0.014476	10.72844	0.0000
C(3)	-0.814749	0.013904	-58.59668	0.0000
C(4)	0.067886	0.009416	7.209783	0.0000
Effects Specification				
Cross-section fixed (dummy variables)		Period fixed (dummy variables)		
R-squared	0.692878	Mean dependent var	0.000570	
Adjusted R-squared	0.670659	S.D. dependent var	0.090488	
S.E. of regression	0.051929	Akaike info criterion	-3.012367	
Sum squared resid	5.255808	Schwarz criterion	-2.628987	
Log likelihood	3291.429	Hannan-Quinn criter.	-2.871915	
F-statistic	31.18447	Durbin-Watson stat	1.165713	
Prob(F-statistic)	0.000000			

ويتضح أن نموذج جودة الإستحقاقات معنوي ذات دلالة إحصائية أي أن النموذج بكامله صالح

للتحليل وذلك لأن Prob(F-statistic) = 0.000000

ويمكن قياس جودة الإستحقاقات من خلال الإنحراف المعياري للأخطاء من النموذج بإشارة مخالفة (Dechow and Dichev, 2002:36)، ويستخدم هذا الأنحراف من المعادلة (١) كمقياس لجودة الإستحقاق وتعبر القيم الصغيرة عن جودة إستحقاق مرتفعة وجودة تقارير مالية مرتفعة.

(٢) استمرارية الأرباح Earnings persistence

تقاس من خلال مقياس (Kormendi and Lipe, 1987)، ويتم قياس استمرارية الأرباح باستخدام القيمة المطلقة لمعامل الإنحدار ϕ_1 المتحصل عليها من النموذج التالي بإشارة مخالفة (Abd Elhamed, 2018: 77; Francis et al., 2004: 980):

$$(\text{Earnings}_{j,t} / \text{Aj},t-1) = \phi_0 + \phi_1 (\text{Earnings}_{j,t-1} / \text{Aj},t-1) + v_{j,t} \quad (2)$$

Earnings_{j,t} : أرباح الشركة z في السنة t.
وترتبط قيم ϕ_1 الكبيرة (الصغيرة) باستمرارية أرباح أقل (أكبر).

(٣) القدرة على التنبؤ بالأرباح Earnings Predictability

تقاس قابلية الأرباح للتنبؤ بها بالإنحراف المعياري للبقاقي $v_{j,t}$ المتحصل عليها من المعادلة (٢) السابقة بإشارة مخالفة (Abd Elhamed, 2018: 78; Francis et al., 2004: 980)، وتعني القيم الصغيرة للإنحراف المعياري للبقاقي أرباح ذات جودة أعلى وأكثر قدرة على التنبؤ.

Dependent Variable: EARNC		Method: Panel Least Squares		
Sample: 2000 2016	Periods included: 17	Cross-sections included: 123		
Total panel (balanced) observations: 2091		EARNC=C(1)+C(2)*EARNP		
	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	0.029275	0.002684	10.90711	0.0000
C(2)	0.608773	0.035611	17.09509	0.0000
Effects Specification				
Cross-section fixed (dummy variables)		Period fixed (dummy variables)		
R-squared	0.422546	Mean dependent var	0.061759	
Adjusted R-squared	0.381405	S.D. dependent var	0.110206	
S.E. of regression	0.086678	Akaike info criterion	-1.988631	
Sum squared resid	14.65794	Schwarz criterion	-1.610651	
Log likelihood	2219.114	Hannan-Quinn criter.	-1.850157	
F-statistic	10.27067	Durbin-Watson stat	2.065674	
Prob(F-statistic)	0.000000			

ويتضح أن نموذج استمرارية الأرباح والقدرة على التنبؤ بالأرباح معنوي ذات دلالة إحصائية أي أن النموذج بكامله صالح للتحليل وذلك لأن Prob(F-statistic) = 0.000000

(٤) تمهيد الأرباح Earnings Smoothness

يقاس تمهيد الأرباح بنسبة الإنحراف المعياري standard deviation لصافي الدخل (NI) منسوباً لإجمالي الأصول في بداية الفترة (Aj,t-1) على الإنحراف المعياري للتدفقات النقدية التشغيلية (CFO) منسوباً لإجمالي الأصول في بداية الفترة بإشارة مخالفة، وتشير القيم الأكبر للتمهيد إلى جودة تقارير مالية أقل (Abd Elhamed, 2018: 78; Francis et al., 2004: 980)

$$SMOOTH_{j,t} = -(\text{standard deviation of } NI_{j,t} / A_{j,t-1}) / (\text{standard deviation of } CFO_{j,t} / A_{j,t-1}) \quad (3)$$

(٥) الملاءمة القيمة Value Relevance

تقاس الملاءمة القيمة باستخدام القوة التفسيرية (R²) المعدلة بإشارة مخالفة كما يلي (Abd Elhamed, 2018: 79; Yoon, 2007: 23-24)

$$P_{j,t} = \alpha_0 + \alpha_1 BVPS_{j,t} + \alpha_2 NIPS_{j,t} + \varepsilon_{j,t} \quad (4)$$

$P_{j,t}$: سعر السهم للشركة j في السنة t بعد مرور ثلاثة أشهر من تاريخ إنتهاء السنة المالية للشركة.
 $BVPS_{j,t}$: القيمة الدفترية لسهم الشركة j في السنة t .
 $NIPS_{j,t}$: ربحية سهم الشركة j في السنة t .

Dependent Variable: P				
Method: Panel Least Squares				
Sample: 2000 2016	Periods included: 17	Cross-sections included: 123		
Total panel (balanced) observations: 2091				
P=C(1)+C(2)*BVPS+C(3)*NIPS				
	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	17.01500	1.004813	16.93350	0.0000
C(2)	-0.065135	0.013726	-4.745316	0.0000
C(3)	1.570110	0.106856	14.69372	0.0000
Effects Specification				
Cross-section fixed (dummy variables)		Period fixed (dummy variables)		
R-squared	0.655346	Mean dependent var	20.99717	
Adjusted R-squared	0.630602	S.D. dependent var	66.28634	
S.E. of regression	40.28760	Akaike info criterion	10.29502	
Sum squared resid	3165028.	Schwarz criterion	10.67570	
Log likelihood	-10622.44	Hannan-Quinn criter.	10.43448	
F-statistic	26.48465	Durbin-Watson stat	0.862236	
Prob(F-statistic)	0.000000			

ويتضح أن نموذج الملاءمة القيمية (نموذج سعر السهم) معنوي ذات دلالة إحصائية أي أن النموذج بكامله صالح للتحليل وذلك لأن $\text{Prob}(F\text{-statistic}) = 0.000000$ كما أن القوة التفسيرية (R^2) المعدلة جيدة حيث أن $\text{Adjusted R-squared} = 0.630602$. وتشير القيم الكبيرة (الصغيرة) للملاءمة في النموذج (4) إلى وجود جودة تقارير أقل (أكبر). (٦) التوقيت المناسب Timeliness يقاس التوقيت المناسب من خلال القوة التفسيرية (R^2) المعدلة بإشارة مخالفة لمعادلة إنحدار الأرباح المحاسبية على عوائد الأسهم كما يلي (Abd Elhamed, 2018: 79; Francis et al., 2004: 981):

$$X_{j,t} / P_{j,t-1} = \alpha_0 + \alpha_1 R_{j,t} + \epsilon_{j,t} \quad (5)$$

$X_{j,t}$: ربحية سهم الشركة z في السنة t .

$P_{j,t-1}$: سعر سهم الشركة z في السنة $t-1$.

$R_{j,t}$: عائد سهم الشركة z في السنة t .

Dependent Variable: XPP		Method: Panel Least Squares		
Sample: 2000 2016	Periods included: 17	Cross-sections included: 123		
Total panel (balanced) observations: 2091		XPP=C(1)+C(2)*R		
	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	0.978422	0.257154	3.804814	0.0001
C(2)	0.125254	0.005951	21.04654	0.0000
Effects Specification				
Cross-section fixed (dummy variables)				
Period fixed (dummy variables)				
R-squared	0.325907	Mean dependent var	1.233677	
Adjusted R-squared	0.277881	S.D. dependent var	13.82236	
S.E. of regression	11.74590	Akaike info criterion	7.829493	
Sum squared resid	269172.0	Schwarz criterion	8.207472	
Log likelihood	-8045.735	Hannan-Quinn criter.	7.967967	
F-statistic	6.786051	Durbin-Watson stat	1.008914	
Prob(F-statistic)	0.000000			

ويتضح أن نموذج التوقيت المناسب معنوي ذات دلالة إحصائية أي أن النموذج بكامله صالح

للتحليل وذلك لأن $\text{Prob}(F\text{-statistic}) = 0.000000$

ثانياً: آليات حوكمة الشركات

يتم تخفيض المقاييس التالية (١٠ مقاييس) من خلال استخدام أسلوب تحليل المكونات

الأساسية Principal Component Analysis إلى عدد صغير من العوامل، وتشمل آليات

حوكمة الشركات المستخدمة في الدراسة الحالية والتي تؤثر على جودة التقارير المالية ١٠ آليات على النحو التالي:

- ١- تركيز الملكية وتقاس بنسبة ما يملكه حملة الأسهم الذين يملكون ٥% فأكثر من أسهم الشركة.
- ٢- إستقلال مجلس الإدارة: ويقاس بالنسبة المئوية للأعضاء غير التنفيذيين أو المستقلين في المجلس.
- ٣- إزدواجية منصب رئيس المجلس: وتقاس بمتغير وهمي يأخذ (واحد) إذا كان هناك فصل بين مناصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي الأول، ويأخذ (الصفر) بخلاف ذلك.
- ٤- حجم مجلس الإدارة: ويقاس بعدد أعضاء مجلس الإدارة.
- ٥- دورية اجتماعات مجلس الإدارة: وتقاس بعدد مرات إجتماعات المجلس خلال العام.
- ٦- إستقلال لجنة المراجعة: وتقاس بالنسبة المئوية للأعضاء غير التنفيذيين أو المستقلين في اللجنة.
- ٧- الخبرة المالية للجنة المراجعة: وتقاس بالنسبة المئوية للأعضاء من ذوي الخبرة المالية في اللجنة.
- ٨- حجم لجنة المراجعة: ويقاس بعدد أعضاء لجنة المراجعة.
- ٩- دورية إجتماعات لجنة المراجعة: وتقاس بعدد مرات إجتماعات اللجنة خلال العام.
- ١٠- جودة المراجعة وتقاس بمتغير وهمي يأخذ (واحد) إذا كان المراجع الخارجي أحد الأربعة الكبار (BIG4)، ويأخذ (الصفر) بخلاف ذلك.

إجراء التحليل العنقودي Cluster Analysis لمؤشرات جودة التقارير المالية الستة

يتم تقسيم عينة الدراسة إلى ثلاث مجموعات باستخدام التحليل العنقودي Cluster Analysis لمؤشرات جودة التقارير المالية الستة (من خلال النماذج الخمسة لقياس الجودة)، وينتج عن هذا التحليل ثلاث مجموعات: شركات ذات جودة تقارير مالية عالية (مجموعة ١)؛ شركات ذات جودة تقارير مالية متوسطة (مجموعة ٢)؛ شركات ذات جودة تقارير مالية منخفضة (مجموعة ٣)، وذلك على النحو التالي:

التحليل العنقودي لمؤشرات جودة التقارير المالية الستة لعدد ١٢٣ شركة

Quick Cluster

Number of Cases in each Cluster		
Cluster	1	81.000
	2	39.000
	3	3.000
Valid		123.000
Missing		.000

التحليل العنقودي لمؤشرات جودة التقارير المالية الستة لعدد ١٢٠ شركة

بعد إجراء التحليل العنقودي أعلاه لعدد ١٢٣ شركة والذي نتج عنه تصنيف الشركات إلى ثلاث مجموعات منهم مجموعة بلغ عددها ٣ شركات فقط مما يدل على أنها مجموعة شاذة لذلك يتم إجراء التحليل العنقودي مرة أخرى بعد استبعاد هذه الشركات الثلاث ومن ثم يتم إجراء التحليل العنقودي هنا على أساس عدد ١٢٠ شركة على النحو التالي:

Quick Cluster

Number of Cases in each Cluster		
Cluster	1	66.000
	2	18.000
	3	36.000
Valid		120.000
Missing		.000

ويتضح أن عدد الشركات في العنقود الأول بلغ ٦٦ شركة وبلغ عدد الشركات في العنقود الثاني ١٨ شركة وبلغ عدد الشركات في العنقود الثالث ٣٦ شركة ومجموع الشركات في العناقيد الثلاثة = ١٢٠ شركة ولا توجد قيم مفقودة Missing=.000 حيث تم تصنيف كل شركات العينة إلى ١٢٠ إلى ثلاثة عناقيد، ولتحديد مستويات جودة التقارير المالية للعناقيد الثلاثة يتم حساب متوسط العناقيد الثلاثة كما هو موضح أدناه.

إيجاد متوسط المجموعات الثلاث ١٢٠ شركة

بلغ متوسط المجموعة الثالثة (٣٦ شركات) = 4696. وهو أكبر من متوسط المجموعة الثانية (١٨ شركة) = 4149. وهو أكبر من متوسط المجموعة الأولى (٦٦ شركة) = 2695. مما يعني أن المجموعة الثالثة هي الأكبر في قيم مؤشرات جودة التقارير المالية ثم المجموعة الثانية والتي تمثل قيم متوسطة لمؤشرات الجودة ثم أخيراً المجموعة الثالثة والتي تمثل قيم منخفضة لمؤشرات الجودة.

وحيث أنه تم إجراء التحليل العنقودي على القيم الأصلية لمؤشرات جودة التقارير المالية وترتبط هذه القيم بعلاقة عكسية مع جودة التقارير المالية كما سبق بيانه أعلاه، إذن تمثل المجموعة الأولى (٦٦ شركة) الشركات ذات جودة التقارير المالية المرتفعة، وتمثل المجموعة الثانية (١٨ شركة) الشركات ذات جودة التقارير المالية المتوسطة، وتمثل المجموعة الثالثة (٣٦ شركات) الشركات ذات جودة التقارير المالية المنخفضة.

إجراء التحليل العاملي Factor Analysis لآليات حوكمة الشركات العشرة

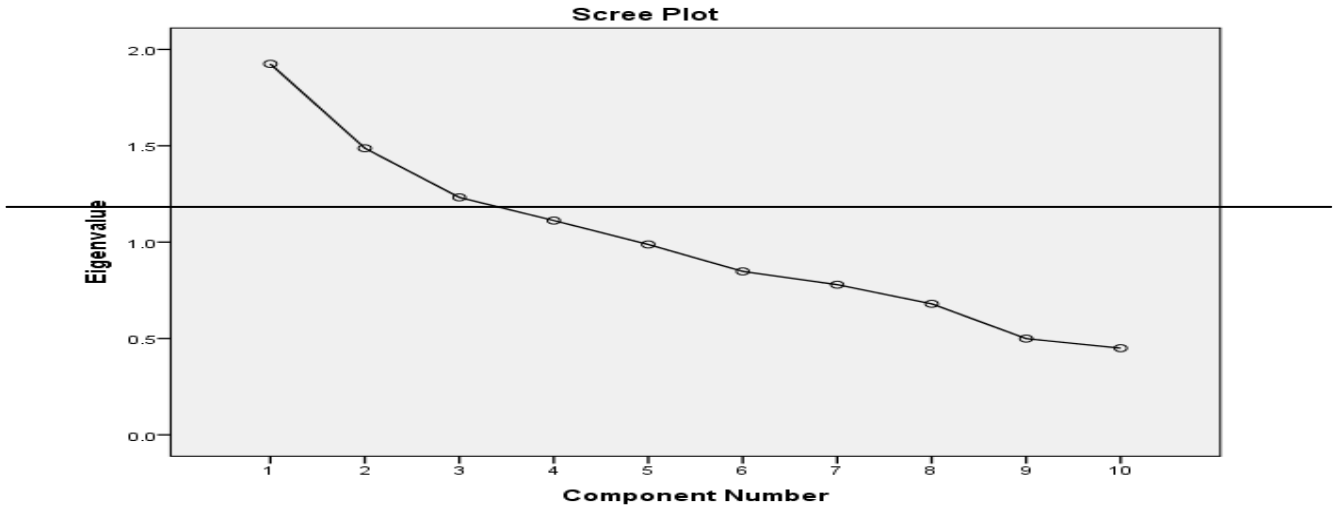
يتم إجراء التحليل العاملي لمقاييس حوكمة الشركات العشرة Corporate Governance من

خلال استخدام أسلوب تحليل المكونات الأساسية Principal Component Analysis كما يلي:

Factor Analysis

Component	Total Variance Explained								
	Initial Eigenvalues			Extraction Sums of Squared Loadings			Rotation Sums of Squared Loadings		
	Total	% of Variance	Cumulative %	Total	% of Variance	Cumulative %	Total	% of Variance	Cumulative %
1	1.925	19.253	19.253	1.925	19.253	19.253	1.724	17.240	17.240
2	1.487	14.872	34.125	1.487	14.872	34.125	1.417	14.165	31.406
3	1.232	12.321	46.446	1.232	12.321	46.446	1.366	13.658	45.064
4	1.112	11.119	57.565	1.112	11.119	57.565	1.250	12.501	57.565
5	.988	9.878	67.443						
6	.848	8.480	75.923						
7	.779	7.791	83.714						
8	.680	6.797	90.511						
9	.499	4.994	95.505						
10	.450	4.495	100.00						

ويفسر الجدول السابق العوامل وأي هذه العوامل أكثر أثراً من خلال الجذر الكامن Eigenvalues وكلما كانت هذه القيمة أكبر من الواحد الصحيح كلما كان المكون الذي حصلنا عليه يساهم في تفسير التباين الحادث بين مقاييس حوكمة الشركات، وبالنظر للجدول يتضح أنه تم اختزال ١٠ مقاييس للحوكمة في ٤ عوامل والتي اكتفى التحليل بها وتم الاستبعاد من ٥ إلى ١٠ لأن قيمة Eigenvalues لهم أقل من الواحد الصحيح، وقد بلغت نسبة تفسير التباين للعامل الأول 19.253% وهكذا ويفسر الأربعة عوامل في مجموعهم 57.565% من التباين الحاصل في البيانات (المقاييس).



ويؤكد الرسم السابق على وجود أربعة عوامل يتم الاعتماد عليها وهي فوق الخط المرسوم لأن قيمة Eigenvalues الخاصة بهم أكبر من الواحد الصحيح، ومن ثم وجود ستة عوامل تم استبعادها وهي تحت الخط المرسوم لأن قيمة Eigenvalues الخاصة بهم أقل من الواحد الصحيح.

Rotated Component Matrix ^a				
	Component			
	1	2	3	4
CEO	.712	-.114-	-.021-	.107
BIG4	.711	.216	.197	-.049-
BDMEET	-.600-	.032	.228	.386
BDSIZE	.376	.749	-.146-	.179
ACSIZE	-.165-	.623	.328	.236
ACEXPERT	.101	-.610-	.176	.462
OWNERSHIP	.163	.064	.688	.139
ACINDP	.376	.126	-.574-	-.065-
BDINDP	-.037-	.005	-.558-	.426
ACMEET	-.042-	.121	.018	.762

ويوضح الجدول السابق درجات تشعب مقياس حوكمة الشركات بالعامل الذي ينتمي إليه وذلك بعد إجراء التدوير من خلال طريقة التدوير العمودية أو المتعامدة، وبالنظر إلى الجدول ومقارنة درجات تشعب كل مقياس للعوامل الأربعة واختيار أكبر درجة تشعب لكل مقياس وذلك بهدف تحديد انتماء كل مقياس من المقاييس العشرة إلى أي عامل من العوامل الأربعة علي النحو التالي:

١ - مقاييس (فصل منصب الرئيس؛ إستقلال اللجنة؛ جودة المراجعة) تنتمي للعامل الأول والذي يمكن تسميته جودة المراجعة.

٢- مقياسي (حجم المجلس؛ حجم لجنة المراجعة) ينتميان للعامل الثاني والذي يمكن تسميته حجم المجلس ولجنة المراجعة.

٣- مقياس (تركز الملكية) ينتمي للعامل الثالث والذي يمكن تسميته تركيز الملكية.

٤- مقياس (استقلال المجلس؛ إجتماعات المجلس؛ خبرة اللجنة؛ إجتماعات اللجنة) تنتمي للعامل الرابع والذي يمكن تسميته خصائص المجلس ولجنة المراجعة.

إجراء المقارنات الثنائية One-Way ANOVA لمؤشر وعوامل التحليل العاملي وآليات حوكمة الشركات

يتم إجراء المقارنات الثنائية الثلاثة (على أساس عدد ١٢٠ شركة) بين (مجموعة ١- مجموعة ٢/٣)؛ (مجموعة ١- مجموعة ٣/٣)؛ ثم (مجموعة ٢- مجموعة ٣/٣) من خلال One-Way ANOVA للكشف عن عوامل وآليات حوكمة الشركات المعنوية (أي التي تختلف بين المجموعات) حسب طريقة Bonferroni.

المقارنات الثنائية لاختبار معنوية المؤشر المركب لحوكمة الشركات

ONEWAY Governance

Post Hoc Tests

Multiple Comparisons		Dependent Variable: Governance			Bonferro ni	
(I) Cluster Number of Case	(J) Cluster Number of Case	Mean Difference (I-J)	Std. Error	Sig.	95% Confidence Interval	
					Lower Bound	Upper Bound
1	2	-.12803*	.04659	.021	-.2412*	-.0149-
	3	-.10025*	.03630	.020	-.1884*	-.0121-
2	1	.12803*	.04659	.021	.0149*	.2412
	3	.02778	.05058	1.000	-.0951-	.1506
3	1	.10025*	.03630	.020	.0121*	.1884
	2	-.02778-	.05058	1.000	-.1506-	.0951

*. The mean difference is significant at the 0.05 level.

ويتضح وجود فروق معنوية بين المجموعة الأولى والثانية لصالح المجموعة الثانية وهي ذات المتوسط الأعلى حيث الدلالة Sig.= .021 وهي أقل من ٥% مما يدل على معنوية هذه الفروق؛ كما يتضح وجود فروق معنوية بين المجموعة الأولى والثالثة لصالح المجموعة الثالثة وهي ذات المتوسط الأعلى حيث الدلالة Sig.= .020 وهي أقل من ٥% مما يدل على معنوية هذه الفروق.

المقارنات الثنائية لاختبار معنوية عوامل التحليل العاملي لحوكمة الشركات

ONEWAY FAC1_1 FAC2_1 FAC3_1 FAC4_1 - Post Hoc Tests - Bonferroni

Multiple Comparisons			*. The mean difference is significant at the 0.05 level.				
Dependent Variable	(I) Cluster Number of Case	(J) Cluster Number of Case	Mean Difference (I-J)	Std. Error	Sig.	95% Confidence Interval	
						Lower Bound	Upper Bound
REGR factor score 1 for analysis 1	1	2	-.59239498-	.26333265	.079	-1.2320006-	.0472107
		3	-.27112035-	.20518715	.567	-.7694971-	.2272564
	2	1	.59239498	.26333265	.079	-.0472107-	1.23200
		3	.32127463	.28587927	.790	-.3730943-	1.01564
	3	1	.27112035	.20518715	.567	-.2272564-	.7694971
		2	-.32127463-	.28587927	.790	-1.0156435-	.3730943
REGR factor score 2 for analysis 1	1	2	-.06498808-	.25319059	1.000	-.6799598-	.5499836
		3	-.6422998-*	.19728452*	.004*	-1.12148-*	-.1631-*
	2	1	.06498808	.25319059	1.000	-.5499836-	.6799598
		3	-.57731169-	.27486884	.114	-1.2449375-	.0903141
	3	1	.64229978*	.19728452*	.004*	.1631177*	1.12148*
		2	.57731169	.27486884	.114	-.0903141-	1.244937
REGR factor score 3 for analysis 1	1	2	-.29644131-	.26664252	.806	-.9440863-	.3512036
		3	-.39317751-	.20776618	.183	-.8978184-	.1114634
	2	1	.29644131	.26664252	.806	-.3512036-	.9440863
		3	-.09673619-	.28947253	1.000	-.7998327-	.6063603
	3	1	.39317751	.20776618	.183	-.1114634-	.8978184
		2	.09673619	.28947253	1.000	-.6063603-	.7998327
REGR factor score 4 for analysis 1	1	2	-.18657767-	.26707873	1.000	-.8352821-	.4621268
		3	-.36838733-	.20810607	.238	-.8738538-	.1370791
	2	1	.18657767	.26707873	1.000	-.4621268-	.8352821
		3	-.18180967-	.28994609	1.000	-.8860564-	.5224371
	3	1	.36838733	.20810607	.238	-.1370791-	.8738538
		2	.18180967	.28994609	1.000	-.5224371-	.8860564

ويتضح وجود فروق معنوية للعامل الثاني بين المجموعة الأولى والثالثة لصالح المجموعة الثالثة وهي ذات المتوسط الأعلى 43195. حيث الدلالة $Sig. = .004^*$ وهي أقل من 5% مما يدل على معنوية هذه الفروق؛ أما باقي العوامل يتضح عدم وجود فروق معنوية بين مجموعات كل عامل من العوامل الباقية (الأول، الثالث، الرابع) حيث أن الدلالة $Sig.$ هي جميعها أكبر من 5% مما يدل على عدم معنوية هذه الفروق.

المقارنات الثنائية لاختبار معنوية مقاييس حوكمة الشركات منفردة

ONEWAY BIG4 CEO OWNERSHIP BDSIZE BDINDP BDMEET ACSIZE
ACINDP ACEXPRT ACMEET - Post Hoc Tests

Multiple Comparisons		Bonferro ni	*. The mean difference is significant at the 0.05 level.				
Dependent Variable	(I) Cluster Number of Case	(J) Cluster Number of Case	Mean Difference (I-J)	Std. Error	Sig.	95% Confidence Interval	
						Lower Bound	Upper Bound
BIG4	1	2	-.2652-	.1221	.096	-.562-	.031
		3	-.2235-	.0951	.062	-.455-	.008
	2	1	.2652	.1221	.096	-.031-	.562
		3	.0417	.1326	1.000	-.280-	.364
	3	1	.2235	.0951	.062	-.008-	.455
		2	-.0417-	.1326	1.000	-.364-	.280
CEO	1	2	-.1932-	.1092	.239	-.459-	.072
		3	.0407	.0851	1.000	-.166-	.247
	2	1	.1932	.1092	.239	-.072-	.459
		3	.2339	.1186	.153	-.054-	.522
	3	1	-.0407-	.0851	1.000	-.247-	.166
		2	-.2339-	.1186	.153	-.522-	.054
OWNERSHIP	1	2	-.059147-	.058259	.936	-.20065-	.08236
		3	-.136340*	.045395*	.010	-.24660*	-.02608*
	2	1	.059147	.058259	.936	-.08236-	.20065
		3	-.077193-	.063247	.674	-.23081-	.07643
	3	1	.136340*	.045395*	.010	.02608*	.24660*
		2	.077193	.063247	.674	-.07643-	.23081
BDSIZE	1	2	-1.23737-	.66339	.194	-2.8487-	.3739
		3	-1.50126*	.51691*	.013	-2.7568*	-.2458*
	2	1	1.23737	.66339	.194	-.3739-	2.8487
		3	-.26389-	.72019	1.000	-2.0131-	1.4854
	3	1	1.50126*	.51691*	.013	.2458*	2.7568*
		2	.26389	.72019	1.000	-1.4854-	2.0131
BDINDP	1	2	.111813	.329635	1.000	-.68883-	.91246
		3	-.041351-	.256849	1.000	-.66521-	.58251
	2	1	-.111813-	.329635	1.000	-.91246-	.68883

	3	3	-.153164-	.357858	1.000	-1.02236-	.71603
		1	.041351	.256849	1.000	-.58251-	.66521
		2	.153164	.357858	1.000	-.71603-	1.02236
BDMEET	1	2	-.42298-	1.19869	1.000	-3.3345-	2.4885
		3	.18119	.93402	1.000	-2.0874-	2.4498
	2	1	.42298	1.19869	1.000	-2.4885-	3.3345
		3	.60417	1.30133	1.000	-2.5566-	3.7649
	3	1	-.18119-	.93402	1.000	-2.4498-	2.0874
		2	-.60417-	1.30133	1.000	-3.7649-	2.5566
ACSIZE	1	2	-.01389-	.20450	1.000	-.5106-	.4828
		3	-.32639-	.15935	.128	-.7134-	.0606
	2	1	.01389	.20450	1.000	-.4828-	.5106
		3	-.31250-	.22201	.486	-.8517-	.2267
	3	1	.32639	.15935	.128	-.0606-	.7134
		2	.31250	.22201	.486	-.2267-	.8517
ACINDP	1	2	-.015523-	.081057	1.000	-.21240-	.18136
		3	.010033	.063159	1.000	-.14337-	.16344
	2	1	.015523	.081057	1.000	-.18136-	.21240
		3	.025556	.087998	1.000	-.18818-	.23929
	3	1	-.010033*	.063159*	1.000	-.16344*	.14337*
		2	-.025556-	.087998	1.000	-.23929-	.18818
ACEXPERT	1	2	-.086460-	.071569	.688	-.26029-	.08737
		3	.053749*	.055766*	1.000	-.08170*	.18920*
	2	1	.086460	.071569	.688	-.08737-	.26029
		3	.140208	.077697	.221	-.04851-	.32893
	3	1	-.053749*	.055766*	1.000	-.18920*	.08170*
		2	-.140208-	.077697	.221	-.32893-	.04851
ACMEET	1	2	.60980	1.12659	1.000	-2.1266-	3.3462
		3	-1.97798*	.87783*	.078	-4.1101*	.1542*
	2	1	-.60980-	1.12659	1.000	-3.3462-	2.1266
		3	-2.58778-	1.22305	.109	-5.5584-	.3829
	3	1	1.97798	.87783	.078	-.1542-	4.1101
		2	2.58778	1.22305	.109	-.3829-	5.5584

ويتضح وجود فروق معنوية لمقياس تركيز الملكية بين المجموعة الأولى والثالثة لصالح المجموعة الثالثة وهي ذات المتوسط الأعلى حيث أن الدلالة Sig.= .010 وهي أقل من ٥% مما يدل على

معنوية هذه الفروق؛ كما يتضح وجود فروق معنوية لمقياس حجم المجلس بين المجموعة الأولى والثالثة لصالح المجموعة الثالثة وهي ذات المتوسط الأعلى حيث أن الدلالة Sig.= .013 وهي أقل من ٥% مما يدل على معنوية هذه الفروق؛ أما باقي المقاييس فلا يوجد فروق معنوية بين مجموعات كل مقياس من هذه المقاييس حيث أن الدلالة Sig. هي جميعها أكبر من ٥% مما يدل على عدم معنوية هذه الفروق.

ملخص النتائج الإمبريقية

في ضوء المقارنات الثنائية السابقة للكشف عن آليات وعوامل حوكمة الشركات المعنوية والتي تختلف بين مجموعات جودة التقارير المالية يمكن تلخيص النتائج الإمبريقية التالية:

م	آليات حوكمة الشركات	نتائج الفروق بين مجموعات جودة التقارير المالية
١	المؤشر المركب	معنوية بين المجموعتين الأولى والثانية & معنوية بين المجموعتين الأولى والثالثة
٢	عوامل التحليل العاملي	معنوية العامل الثاني بين المجموعتين الأولى والثالثة
٣	المقاييس منفردة	معنوية تركيز الملكية بين المجموعتين الأولى والثالثة & معنوية حجم المجلس بين المجموعتين الأولى والثالثة

نتيجة اختبار فرضية الدراسة وتحليل النتيجة الإمبريقية

في ضوء الجدول السابق والذي يتضح منه وجود فروق معنوية بين جودة التقارير المالية وحوكمة الشركات في البيئة المصرية، يمكن التوصل إلى نتائج اختبار فرضية الدراسة وتحليل النتائج الإمبريقية كما يلي:

توجد علاقة معنوية بين حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية في بيئة الأعمال المصرية

وتعتبر المعلومات المحاسبية الجيدة بمثابة مخرجات تطبيق جيد لحوكمة الشركات حيث تعتمد حوكمة الشركات على الشفافية والرقابة والمساءلة والتوازن بين مصالح الأطراف المختلفة، ويؤدي تركيز الملكية إلى تحسين جودة القرارات الإدارية ووجود مراقبة أفضل على الأداء الإداري وذلك لحماية أصحاب الملكية المركزة في الشركة والحد من التصرفات الإنتهازية من جانب الإدارة، وإن رئيس مجلس الإدارة لديه القدرة على السيطرة على جدول الأعمال وبالتالي السيطرة على اجتماعات مجلس الإدارة، ومن المرجح أن يكون هناك عدم إستقلالية بين الإدارة ومجلس الإدارة إذا كان الرئيس التنفيذي هو نفسه يمثل رئيس المجلس، ومجلس الإدارة يكون أقل قدرة على أداء دوره الرقابي عندما يكون الرئيس التنفيذي هو نفسه رئيس مجلس الإدارة.

ويعد تشكيل مجلس الإدارة محوري في تعزيز أداء الدور الرقابي للمجلس، فعندما يكون حجم المجلس كبير، يمكن أن يساعد ذلك لجان المجلس المختلفة على تحسين فعالية الدور الرقابي

لمجلس الإدارة خاصة مراقبة الإدارة، ومع ذلك لا بد ألا يكون حجم المجلس أكثر مما يجب مما يصاحبه وجود مشاكل إتصال وتنسيق وصعوبة التوصل إلى قرارات حاسمة.

وقد يترك رئيس المجلس/ اللجنة بنود لم يكن من الضروري طرحها على المجلس أن تتسلل داخل جدول الأعمال، والأسوء من ذلك أنه قد يصر على ألا يتعامل المجلس/اللجنة مع موضوع كان ينبغي أن يكون داخل اختصاصهم، كما قد لا تمثل زيادة تكرار إجتماعات المجلس/اللجنة مؤشر يعبر عن نشاط وفعالية اللجنة حيث قد يسعى أعضاء المجلس/اللجنة لزيادة عدد الإجتماعات لتحقيق أهداف مادية فحسب من خلال زيادة مكافآت وبدلات حضور الإجتماعات.

والمراجعين طرف مساهم في عملية وضع وتطوير المعايير المحاسبية، ومن ثم فقد يتجه المراجعون إلى الإعتراض على مشروعات المعايير المحاسبية التي قد ينتج عن تطبيقها أرقام محاسبية يصعب مراجعتها حتى ولو كانت هذه المعلومات أكثر ملاءمة للمستثمرين والمستخدمين. وعادة تسيطر الإدارة على المجلس لأن الرئيس التنفيذي لديه تأثير على إختيار المديرين مما يقلل من فعالية المجلس، ومع ذلك لا يؤدي دائماً إستقلال أعضاء مجلس الإدارة إلى مزيد من المراقبة والتي تكون في مصلحة المساهمين، وذلك لأن المديرين المستقلين قد يكون لديهم معلومات ومعرفة أقل للمراقبة الفعالة أو يعتمدوا على الرئيس التنفيذي، وإن مجرد الإستقلال وحده لا يضمن كفاءة بيئة عمل التقارير المالية حيث أن تحسين تلك الكفاءة يتحقق في حالة وجود إلتزام من الإدارة ولجنة المراجعة والمراجع الخارجي لإكمال عملية التقارير المالية ووجود فهم وإحترام لدور ومسئولية كل منهم وبناء علاقات عمل فعالة بين الأطراف الثلاثة تتضمن وجود اتصال دائم وفعال بين كافة الأطراف المشاركة في عملية التقارير المالية.

وتعكس الخبرة المالية وجود شهادات مهنية بجانب الخبرة المهنية والعملية والتي تمكن العضو من كشف الممارسات الإنتهازية للإدارة وهذا بالطبع لا يتم الإفصاح عنه في تقارير لجنة المراجعة ولكن يتم الإفصاح فقط عن وجود أعضاء من ذوي الخبرة وإن مثل هذا الإفصاح لا يعبر بالتأكيد عن الخبرة المالية فقد تكون الخبرة بطبيعة نشاط الشركة أو الخبرة المهنية أو الخبرة القانونية أو الخبرات الأخرى بخلاف الخبرة المالية.

ويلاحظ أن معظم شركات عينة الدراسة يتم تشكيل لجنة المراجعة بها بحيث يبلغ عدد أعضائها ثلاثة أعضاء، ولكن لا بد أن يتناسب حجم لجنة المراجعة مع طبيعة المهام والأدوار المنوطة بها من قبل مجلس الإدارة بحيث لا يكون أقل مما يجب بشكل يؤدي إلى ضعف أداء اللجنة، وفي الوقت ذاته لا يكون أكثر مما يجب مما يصاحبه وجود مشاكل إتصال وتنسيق وصعوبة التوصل إلى توصيات يمكن تنفيذها وإتخاذ قرارات بشأنها من قبل مجلس الإدارة.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

إبراهيم، سماسم كامل موسى، ٢٠١١، "دور ابعاد حوكمة الشركات في الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح والحد منها: دراسة تطبيقية"، *مجلة الفكر المحاسبي*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد ١٥، العدد ٢، ديسمبر: ٤٣٧-٥٠٠.

أبوالعز، محمد السعيد، ٢٠١٧، " التحليل المحاسبي للقوائم المالية - منهج معاصر"، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، مكتبة المدينة، الزقازيق.

أبو بكر، زمزم أحمد، ٢٠١١، "سياسات التحفظ المحاسبي في الفكر المحاسبي المعاصر ومدى تأثيرها على جودة التقارير المحاسبية وقرارات المستثمرين بسوق الأوراق المالية المصرية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان.

أحمد، عماد محمد رياض، ٢٠١٣، "قياس أثر الإفصاح عن التدفقات النقدية على عوائد الأسهم المتداولة في سوق الأسهم السعودي: دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي"، *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني، أبريل: ١٣٥٧-١٣٩٩.

الجندي، تامر يوسف عبد العزيز علي، ٢٠٠٩، "تقييم فعالية دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات (دراسة نظرية ميدانية)"، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان.

الجندي، تامر يوسف عبدالعزيز علي، ٢٠١٦، "أثر مستوى مسئولية الشركات على جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية على شركات المؤشر المصري لمسئولية الشركات"، *مجلة البحوث المحاسبية*، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الثاني، ديسمبر: ٣٨٢-٤٣٥.

الديسطي، محمد محمد عبد القادر، ٢٠٠٥، "إطار مقترح لمحددات مساهمة لجان المراجعة في تحقيق جودة التقرير المالي: دراسة تطبيقية"، *المجلة المصرية للدراسات التجارية*، كلية التجارة، جامعة المنصورة، المجلد التاسع والعشرون، العدد الأول: ٤١-٧٤.

الرشدي، ممدوح صادق محمد، ٢٠١٢، "دراسة تحليلية لأساليب تقييم جودة التقارير المالية"، *مجلة البحوث التجارية المعاصرة*، كلية التجارة، جامعة سوهاج، المجلد ٢٦، العدد ٢، ديسمبر: ١-٦٠.

الزكي، محمد كمال محمود محمد، ٢٠١٧، "دراسة تحليلية لدور المراجع الخارجي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية وأثره على جودة التقارير المالية"، *المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية*، كلية التجارة بالاسماعيلية، جامعة قناة السويس، المجلد الثامن، ملحق العدد الأول: ٤٥٢-٤٧٩.

الشرقاوي، أحمد عبدالعاطي محمد، ٢٠١٤، "تفعيل دور حوكمة الشركات للحد من الممارسات المحاسبية الخاطئة لتحقيق جودة التقارير المالية - دراسة ميدانية"، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية التجارة، جامعة عين شمس.

القشامي، فواز سفير؛ الخيال، توفيق بن عبد المحسن، ٢٠١٠، "إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية (دراسة تطبيقية)"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد السابع والأربعون، العدد الأول، يناير: ٢٤١-٣١٠.

المدبولي، داليا محمد خيرى، ٢٠١٦، "تحليل العلاقة بين جودة التقارير المالية وبعض الخصائص التشغيلية للشركات وتكلفة التمويل بالمديونية: دراسة تطبيقية على الشركات المسجلة في البورصة المصرية"، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد ٢٠، العدد ٢، يوليو: ٧٨٩-٨٥٦.

الميهي، رمضان عبدالحמיד، ٢٠١٥، "مدخل مقترح للحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات المحاسبية لتحسين جودة التقارير المالية في ضوء المعايير الدولية للتقرير المالى IFRS: دراسة ميدانية على الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصرية"، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، المجلد التاسع والثلاثون، العدد الرابع: ٦١٩-٦٩٨.

أمين، موسى عبدالجليل صابر محمد، ٢٠١٦، "مدخل مقترح لقياس أثر خصائص الشركة على جودة التقارير المالية- دراسة تطبيقية"، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية التجارة، جامعة المنصورة.

بدوي، هبة الله عبدالسلام، ٢٠١٧، "أثر جودة المراجعة على جودة التقارير المالية مقاسة باستيفاء المعلومات المحاسبية لخاصيتي الملاءمة والتمثيل العادل"، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد ٢١، العدد ٣، أكتوبر: ١٦٠-٢١٢.

حسن، أحمد محمد شاكر، ٢٠٠٩، "دراسة اختبارية للعلاقة بين آليات حوكمة الشركات والأداء بالتطبيق على الشركات المصرية"، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية التجارة، جامعة الزقازيق.

خليل، محمد احمد إبراهيم، ٢٠٠٥، "دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية - دراسة نظرية تطبيقية"، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة ببنها، جامعة الزقازيق، السنة الخامسة والعشرون، العدد الأول: ٧٢٣-٧٨٢.

سامي، مجدي محمد، ٢٠٠٥، "دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرية"، المؤتمر الخامس بعنوان حوكمة الشركات وأبعادها المحاسبية والإدارية والاقتصادية - الجزء الأول، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ١٠-٨ سبتمبر: ٦٧-١٢٢.

سليمان، محمد مصطفى، ٢٠٠٩، " دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري - دراسة مقارنة"، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، الإسكندرية.

شاهين، محمد أحمد، ٢٠١١، "دراسة العلاقة بين حوكمة الشركات ودرجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية المنشورة بالتطبيق على سوق الأوراق المالية المصرية"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الرابع، أكتوبر، المجلد الثاني: ٤٢٣-٤٧٨.

شاهين، محمد أحمد، ٢٠١٢، "نموذج مقترح لدراسة العلاقة بين خصائص الاستقلالية الخاصة بأعضاء لجنة المراجعة وعمليات تعديل القوائم المالية"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول، يناير، المجلد الثاني: ٣٦٣-٣٩٤.

شتيوي، أيمن أحمد، ٢٠٠٩، "دراسة تطبيقية لتحليل تأثير العوامل الاقتصادية علي ممارسات إدارة الأرباح بالشركات المصرية"، المجلة العلمية: التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الأول: ١١٣-١٧٩.

صالح، رضا إبراهيم، ٢٠١٠، "العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة الأرباح وأثرها على جودة التقارير المالية في بيئة الأعمال المصرية- دراسة نظرية وتطبيقية"، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد ٢: ٣٧٩-٤٣٤.

عبدالرحمن، سوزان جمال الدين، ٢٠٠٤، "مدى التفاعل بين لجان المراجعة والمراجعة الداخلية وأثر ذلك علي فعالية الإجراءات الحاكمة في الشركات المساهمة المصرية"، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، المجلد الثامن والعشرون، العدد الرابع: ١٠١-١٢٦.

عبدالفتاح، سعيد توفيق أحمد، ٢٠١٣، "علاقة خصائص لجان المراجعة بجودة التقارير المالية - دراسة إختبارية"، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية التجارة، جامعة الزقازيق.

عبدالمنعم، ريم محمد محمود، ٢٠١٥، "دراسة العلاقة بين التحفظ المحاسبي وخصائص الشركات في بيئة الأعمال المصرية"، رسالة دكتوراه في المحاسبة، كلية التجارة، جامعة الزقازيق.

عرفه، نصر طه حسن؛ مليجي، مجدي مليجي عبدالحكيم، ٢٠١٤، "مدخل إجرائي لتطوير آلية عمل لجان المراجعة في بيئة الأعمال المصرية- دراسة ميدانية"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، العدد الأول، المجلد الواحد والخمسون، يناير: ٣٥٣-٣٩٤.

على، رامز أحمد يوسف، ٢٠١٦، قياس أثر أساليب الحد من ممارسات المحاسبة الابتكارية على جودة التقارير المالية وتحسين قرارات المستثمرين في ضوء معايير المحاسبة بالتطبيق على شركات المساهمة المقيدة بالبورصة"، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية التجارة، جامعة بنها.

عوض، أمال محمد محمد، ٢٠١١، "تحليل العلاقة بين جودة الأرباح المحاسبية وظاهرة عدم تماثل المعلومات وأثرها على تكلفة رأس المال"، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد ١٥، العدد ٢، ديسمبر: ١-٤٩.

فودة، السيد أحمد محمود، ٢٠١٦، "أثر ممارسات إدارة الأرباح والتحفظ المحاسبي على العلاقة بين حوكمة الشركات والملاءمة القيمة للمعلومات المحاسبية- دراسة إمبريقية"، رسالة دكتوراه في المحاسبة، كلية التجارة، جامعة الزقازيق.

مبارز، شعبان يوسف، ٢٠٠٥، "دور لجان المراجعة في إرساء الشفافية والإفصاح الكامل للتقارير المالية وأثر ذلك في تدعيم أسواق الأوراق المالية"، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة القاهرة، فرع بني سويف، العدد الأول: ٥١١-٥٨٤.

محمد، فهيم أبو العزم محمد، ٢٠٠٦، "أثر حوكمة الشركات في مصر علي ثقة المجتمع المالي في التقارير المالية: لجنة المراجعة - دراسة ميدانية"، المجلة العلمية: التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، المجلد الأول، العدد الأول: ١١١-١٦٢.

محمود، منصور حامد، ٢٠٠٧، "أثر حوكمة الشركات علي جودة التقارير المالية وفعالية عملية المراجعة"، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، كلية التجارة، جامعة القاهرة، السنة السادسة والأربعون، العدد الثامن والستون: ٧٥١-٧٥٣.

ملوالعين، علاء محمد؛ مليجي، مجدي مليجي عبدالحكيم، ٢٠١٢، "محددات تطبيق حوكمة الشركات وأثرها على مستوى جودة المعلومات المحاسبية - حالة المملكة العربية السعودية"، المجلة العلمية: التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الثالث: ٨٩-١٥٩.

مليجي، مجدي مليجي عبدالحكيم، ٢٠١٣، "نموذج مقترح لقياس العلاقة بين جودة لجان المراجعة وإدارة الأرباح - دراسة نظرية تطبيقية"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد الخمسون، العدد الثاني، يوليو: ٣٥٥-٤١٦.

مليجي، مجدي مليجي عبدالحكيم، ٢٠١٤، "أثر هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على التحفظ المحاسبي في التقارير المالية: دليل من البيئة المصرية"، المجلة العلمية: التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الأول، المجلد الأول: ٢٤٦-٣٠٤.

يوسف، جمال على محمد؛ إبراهيم، غادة أحمد نبيل، ٢٠١٦، "قياس جودة التقارير المالية للشركات المساهمة المصرية وأثرها على قرارات المستثمرين"، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد ٢٠، العدد ٢، يوليو: ١٠٧٩-١١١٨.

ثانيا: المراجع باللغة الإنجليزية

Abbad, S. S., Hijazi, Q. F. and Al-Rahahleh, A. S., 2016, "Corporate governance quality and earnings management: Evidence from Jordan", *Australasian Accounting, Business and Finance Journal*, Article 4, 10 (2): 54 – 75.

Abbott, L., Parker, S. and Peters, G., 2004, "Audit committee characteristics and restatements", *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, 23(1): 69–87.

- Abd Elhamed, H. M. E., 2018, "The effect of financial accounting information usefulness on investment efficiency: An empirical study", *Doctoral Dissertation*, faculty of commerce, zagazig university.
- Ahmad-Zaluki, N. A. and Wan-Hussin, W. N., 2008, "Corporate boards, audit committees and quality of financial disclosure in IPOs", *Working Paper*, University Utara Malaysia, Malaysia, Electronic copy available at: <http://ssrn.com/abstract=1240306>, August.
- Amertha, I. S. P., Ulupui, G. K. A. and Putri, G. A. M. A. D., 2014, "Analysis of firm size, leverage, corporate governance on earnings management practices (Indonesian evidence)", *Journal of Economics, Business, and Accountancy Ventura*, 17 (2), August: 259 – 268.
- Azzoz, A. R. A. M. and Khamees, B. A., 2016, "The impact of corporate governance characteristics on earnings quality and earnings management: Evidence from Jordan", *Jordan Journal of Business Administration*, 12 (1): 187 – 207.
- Bajra, U. and Čadežc, S., 2018, "Audit committees and financial reporting quality: The 8th EU", *Company Law Directive perspective*, *Economic Systems*, 42: 151–163.
- Barth, M. E., Cram, D. P. and Nelson, K. K., 2001, "Accruals and the prediction of future cash flows", *The Accounting Review*, 76: 27–58.
- Bassiouny, S. W., Soliman, M. M. and Ragab, A., 2016, "The impact of firm characteristics on earnings management: An empirical study on the listed firms in Egypt", *The Business and Management Review*, 7 (2), February: 91 – 101.
- Basu, S., 1997, "The conservatism principle and the asymmetric timeliness of earnings", *Journal of Accounting and Economics*, 24: 3-37.
- Bauwhede, H. V., Meyere, M. D. and Cauwenberge, P. V., 2015, "Financial reporting quality and the cost of debt of SMEs", *Small Business Economics*, 45(1): 149–164.
- Beaver, W. and Ryan, S., 2000, "Biases and lags in book value and their effects on the ability of the book-to-market ratio to predict book return on equity", *Journal of Accounting Research*, 38 (1): 127 - 148.

- Becht, M., Bolton, P. and Roell, A., 2002, "*Corporate governance and control*", Handbook of the Economics of Finance (ed. G. Constantinides, M. Harris, and R. Stulz), Amsterdam: North-Holland.
- Beest, F., Braam, G. and Boelens, S., 2009, "Quality of financial reporting: Measuring qualitative characteristics", *NiCE Working Paper 09-108*, Nijmegen Center for Economics (NiCE), Institute for Management Research, Radboud University Nijmegen, P.O. Box 9108, 6500 HK Nijmegen, The Netherlands, <http://www.ru.nl/nice/workingpapers>.
- Biddle, G. C., and Hilary, G., 2006, "Accounting quality and firm-level capital investment", *The Accounting Review*, 81(5): 963-982.
- Bilal, Chen, S. and Komal, B., 2018, "Audit committee financial expertise and earnings quality: A meta-analysis", *Journal of Business Research*, 84: 253–270.
- Bonetti, P., Parbonetti, A., and Magnan, M., 2013, "The influence of country- and firm-level governance on financial reporting quality: Revisiting the evidence", *CIRANO-Scientific Publications*, 2013s-03, January 31, Available at SSRN: <http://ssrn.com/abstract=2212200> or <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.2212200>.
- Bradshaw, M. T., Richardson, S. A. and Sloan, R. G., 1999, "Earnings quality and financial reporting credibility: An empirical investigation", *Working Paper Series*, University of Michigan Business School, July.
- Bugshan, T., 2005, "Corporate governance, earnings management, and the information content of accounting earnings: Theoretical model and empirical tests", *Doctoral Dissertation*, Faculty of Business, Bond University, Queensland 4229, Australia, March.
- Carcello, J. V., Hollingsworth, C. W., Klein, A. and Neal, T. L., 2006, "Audit committee financial expertise, competing corporate governance mechanisms, and earnings management", *Working Paper Series*, Electronic copy available at: <http://ssrn.com/abstract=927737>, August.
- Carcello, J. V., Neal, T. L., Palmrose, Z. V. and Scholz, S., 2008, "CEO involvement in selecting board members, audit committee

- effectiveness and restatements", *Working Paper* , University of Tennessee, May.
- Chang, J. C. and Sun, H. L., 2010, "Does the disclosure of corporate governance structures affect the market valuation of earnings surprises and firms' earnings management?", *Working Paper Series*, Howard University, Washington, DC 20059, February, Electronic copy available at: <http://ssrn.com/abstract=1299221>.
- Chen, J. J. and Zhang, H., 2014, "The impact of the corporate governance code on earnings management – Evidence from chinese listed companies", *European Financial Management*, 20 (3), June: 596 – 632.
- Chtourou, S., Bedard, J., Courteau, L., 2001, "Corporate governance and earnings management", *working paper*, Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=275053> or <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.275053>, April 21.
- Cohen, J., Krishnamoorthy, G. and Wright, A., 2004, "The corporate governance mosaic and financial reporting quality", *Journal of Accounting Literature*, 23: 87–152.
- Cohen, J., Gaynor , L. M., Krishnamoorthy, G. and Wright, A., 2010a, "The impact on auditor judgments of CEO influence on audit committee independence and management incentives", *Working Paper Series*, Electronic copy available at: <http://ssrn.com/abstract=1479268>, February 23.
- Cohen, J., Hoitash, U., Krishnamoorthy, G. and Wright, A., 2010b, "The association between audit committee industry expertise and financial restatements", *Working Paper Series*, Electronic copy available at: <http://ssrn.com/abstract=1567453>, March 9.
- Dechow, P. M., Saloan, R. G. and Sweeny, A. P., 1995, "Detecting earnings management", *The Accounting Review*, 70, April: 193-225.
- Dechow, P. M., and Dichev, I. D., 2002, "The quality of accruals and earnings: The role of accruals estimation errors", *The Accounting Review*, 77, Supplement: 35-59.

- Dechow, P., Ge. W., and Schrand, C., 2010, "Understanding earnings quality: A review of the proxies, their determinants and their consequences", *Journal of Accounting and Economics*, 50(2-3): 344-401.
- Dey, A., 2008, "Corporate governance and agency conflicts", *Journal of Accounting Research*, 46(5), December: 1143-1181.
- Dhaliwal, D., Naiker, V. and Navissi, F., 2006, "Audit committee financial expertise, corporate governance and accruals quality: An empirical analysis", *Working Paper Series*, Electronic copy available at: <http://ssrn.com/abstract=906690>, May.
- Engel, E., Hayes, R. M. and Wang, X., 2010, "Audit committee compensation and the demand for monitoring of the financial reporting process", *Journal of Accounting and Economics*, 49 (1-2), 1–19.
- Engelen, M. V., 2011, "Earnings management and corporate governance in the netherlands-The relation between complying with the dutch corporate governance code and the level of earnings management within dutch public companies", *Master Dissertation, Business Economics–Finance*, Universiteit van Amsterdam, July.
- Francis, J., LaFond, R., Olsson, P. and Schipper, K., 2004, "Cost of equity and earnings attributes", *The Accounting Review*, 79(4): 967-1010.
- Francis, J., LaFond, R., Olsson, P., and Schipper, K., 2005, "The market pricing of accruals quality", *Journal of Accounting and Economics*, 39(2): 295–327.
- Gaio, C., and Raposo, C., 2011, "Earnings quality and firm valuation: International evidence", *Accounting and Finance*, 51(2): 467-499.
- García-Meca, E. and García-Sánchez, I-M, 2018, "Does managerial ability influence the quality of financial reporting?", *European Management Journal*, 36: 544-557.
- García-Meca, E. and Sánchez-Ballesta, J. P., 2009, "Corporate governance and earnings management: A meta-analysis", *Corporate Governance: An International Review*, 17(5): 594–610.

- Ge, W. and Kim, J., 2009, "Real earnings management and cost of debt", *CAAA Annual Conference 2010*, Available at SSRN: <http://ssrn.com/abstract=1532033> or <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.1532033>, December 12.
- Gebrayel, E., Jarrar, H., Salloum, C. and Lefebvre, Q., 2018, "Effective association between audit committees and the internal audit function and its impact on financial reporting quality: Empirical evidence from Omani listed firms", *International Journal of Auditing*, 22:197–213.
- Habib, A. and Jiang, H., 2015, "Corporate governance and financial reporting quality in China: A survey of recent evidence", *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, 24: 29–45.
- Han, S., 2004, "Ownership structure and quality of financial reporting", *Working Paper*, Available at SSRN: <http://ssrn.com/abstract=591801> or <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.591801>, August.
- Hermanns, S., 2006, "Financial information and earnings quality: A literature review", *Working Paper*, Department of Business Administration & Center for Research in Finance and Management, University of Namur, Rempart de la Vierge, Belgium, April 25.
- Houque, M. N., Zijl, T., Dunstan, K. and Karim, A. W., 2010, "Does corporate governance affect earnings quality: Evidence from an emerging market", *Academy of Taiwan, Business Management Review*, 7 (3): 48-57.
- Hribar, P., Kravet, T. and Wilson, R., 2008, "A new measure of accounting quality", *Working Paper Series*, Tippie College of Business, The University of Iowa, Iowa City, Electronic copy available at: <http://ssrn.com/abstract=1283946>, September.
- Iraya, C., Mwangi, M. and Muchoki, G. W., 2015, "The effect of corporate governance practices on earnings management of companies listed at the Nairobi securities exchange", *European Scientific Journal January*, 11 (1): 169 – 178.

- Ismail, W. A. W., Dunstan, K. and Zijl, T. V., 2009, "Earnings quality and corporate governance following the implementation of Malaysian code of corporate governance", *Working Paper*, Electronic copy available at: <http://ssrn.com/abstract=1543524>.
- Jiang, W., Lee, P. and Anandarajan, A., 2008, "The association between corporate governance and earnings quality: Further evidence using the GOV-Score", *Advances in Accounting, Incorporating Advances in International Accounting*, 24(2): 191–201.
- Jones, J. J., 1991, "Earnings management during import relief investigations", *Journal of Accounting Research*, 29 (2): 193–228.
- Kasznik, R., 1999, "On the association between voluntary disclosure and earnings management", *Journal of Accounting Research*, 37 (1), Spring: 57–81.
- Kelton, A. S. and Yang, Y., 2008, "The impact of corporate governance on internet financial reporting", *Journal of Accounting and Public Policy*, 27(1): 62–87.
- Klein, A., 2002, "Audit committee, board of director characteristics, and earnings management", *Journal of Accounting and Economics*, 33(3): 375-400.
- Kormendi, R., and Lipe, R., 1987, "Earnings innovations, earnings persistence, and stock returns", *Journal of Business*, 60(3): 323-345.
- Kothari, S., Leone, A. and Wasley, C., 2005, "Performance matched discretionary accrual measures", *Journal of Accounting and Economics*, 39: 163–197.
- Kusnadi, Y., Leong, K. S., Suwardy, T. and Wang, J., 2016, "Audit Committees and Financial Reporting Quality in Singapore", *Journal of Business Ethics*, 139:197–214.
- Leuz, C., Nanda, D. and Wysocki, P. D., 2003, "Earnings management and investor protection: An international comparison", *Journal of Financial Economics*, 69(3): 505-527.
- Lin, J. W. and Hwang, M. I., 2010, "Audit quality, corporate governance, and earnings management: A meta-analysis", *International Journal of Auditing*, 14(1): 57–77.

- Lisic, L. L., Neal, T. and Zhang, Y., 2011, "Audit committee financial expertise and restatements: The moderating effect of CEO power ", *Working Paper*, School of Management, George Mason University, January.
- Machuga, S. and Teitel, K., 2009, "Board of director characteristics and earnings quality surrounding implementation of a corporate governance code in Mexico", *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, 18: 1–13.
- Malik, M., 2015, "Corporate governance and real earnings management: The role of the board and institutional investors", *Journal of Knowledge Globalization*, 8 (1): 37–87.
- McNichols, M. F., 2002, "The quality of accruals and earnings: The role of accruals estimation errors: Discussion", *The Accounting Review*, 77, Supplement: 61-69.
- Melumad, N. D. and Nissim, D., 2008, "Line-Item analysis of earnings quality", *Foundations and Trends in Accounting*, 3(2–3): 87–221.
- Miller, P. B. W. and Bahnson, P. R., 1999, "Quality financial reporting: Why you need it and how to implement it", *The Journal of Corporate Accounting and Finance*, Autumn: 83-101.
- Mohammed, I. A., Che-Ahmad, A. and Malek, M., 2018, "Shareholder's involvement in the audit committee, audit quality and financial reporting lag in Nigeria", *Business and Economic Horizons*, 14(2): 355-374.
- Ohlson, J. A., 1995, "Earnings, book values, and dividends in equity valuation", *Contemporary Accounting Research*, 11(2), Spring: 661–687.
- Patrick, E. A., Paulinus, E. C. and Nympha, A. N., 2015, "The influence of corporate governance on earnings management practices: A study of some selected quoted companies in Nigeria", *American Journal of Economics, Finance and Management*, 1 (5): 482 – 493.
- Qin, B., 2007, "The influence of audit committee financial expertise on earnings quality: U.S. evidence", *The Icfai Journal of Audit Practice*, 4 (3), January: 1–31.

- Richardson, S., 2003, "Earnings quality and short sellers", *Accounting Horizons*, 17, Supplement: 49-61.
- Schadéwitz, H. and Turley, S., 2008, "The effect of audit quality on the relationship between audit committee effectiveness and financial reporting quality", *Working Paper*, ACTA Wasaensia No 197, Business Administration 80, Universitas Wasaensis.
- Shen, C. and Chih, H., 2007, "Earnings management and corporate governance in Asia's emerging markets", *Corporate Governance: An International Review*, 15(5), September: 999–1021.
- Sori, Z. B. M., Mohamad, S. and Saad, S. S. M., 2007, "Audit committee support and auditor independence", *Working Paper Series*, Electronic copy available at: <http://ssrn.com/abstract=1031075>, November 1.
- Sra, J. K., 2012, "Business cycles and accounting quality", *Master dissertation*, University Of Northern British Columbia, November.
- Suh, S. H., 2009, "The characteristics of a classified board and the effects of the board on earnings quality, accounting conservatism, and credit risk", *doctoral dissertation*, Graduate School, Syracuse University, June.
- Suryawathy, G. A. and Putra, G. C., 2015, "Corporate governance mechanisms, earnings management and company performance", *Asia Pacific Conference on Accounting And Finance*, Universitas Mahasaraswati Denpasar.
- Tendeloo, B. V. and Vanstraelen, A., 2005, "Earnings management and audit quality in europe: Evidence from the private client segment market", *Working Paper*, Faculty of Applied Economics, University of Antwerp, Belgium, September.
- Uwugbe, U., Peter, D. S. and Oyeniyi, A., 2014, "The effects of corporate governance mechanisms on earnings management of listed firms in Nigeria", *Accounting and Management Information Systems*, 13 (1): 159 – 174.
- Vincent, L., 2004, "The assessment and implications of earnings quality: An investor's perspective", *Working Paper*, Kellogg School of Management, Northwestern University, October 19.

- Wan-Hussin, W. N. and Haji-Abdullah, N. M., 2009, "Audit committee attributes , financial distress and the quality of financial reporting in Malaysia", *Working Paper Series*, Electronic copy available at: <http://ssrn.com/abstract=1500134>, November.
- Wang, D., 2006, "Founding family ownership and earnings quality", *Journal of Accounting Research*, 44(3): 619-656.
- Wright, D. W., 1996, "Evidence on the relation between corporate governance characteristics and the quality of financial reporting", Stephen M. Ross School of Business at the University of Michigan, *Working Paper Series*, Electronic copy available at : <http://ssrn.com/abstract=10138>, May.
- Yasser, Q. R., AlMamun, A. and Hook, M., 2017, "The impact of ownership structure on financial reporting quality in the east", *International Journal of Organizational Analysis*, 25(2): 178-197.
- Yoon, S., 2007, "Accounting quality and international accounting convergence", Faculty of the Graduate College, Oklahoma State University, *doctoral dissertation*, December.
- Zhou, J. and Chen, K. Y., 2004, "Audit committee, board characteristics and earnings management by commercial banks", *Working Paper Series*, Electronic copy available at: <http://ssrn.com>, December.